

آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لقد أكد دستور المملكة في نصوص صريحة وواضحة 16، 17، 18، 30، 163 و 176 على الاهتمام بأوضاع جاليتنا المغربية بالخارج، وأكد مما لا يدعو مجالا للشك على أهمية إشراك هذه الشريحة الواسعة من المجتمع المغربي التي تقطن في ديار الغربية من أجل الاستفادة من تجاربها الواسعة التي راكمتها في بلدان إقامتها بمختلف القارات الخمس، والتي يصل اليوم عددها حسب التصريحات الرسمية إلى ما يناهز 5 ملايين.

كما أن الخطاب الملكي في 20 غشت 2012، أقر بضرورة بلورة منظومة جديدة وشاملة كفيّة بضمان حقوق المواطنين والمواطنة الكاملة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وحماية حقوقهم السياسية والسوسيو إقتصادية والثقافية بأرض المهجر، مع الحفاظ على تمتين العلاقات التي تربطها هؤلاء المواطنين بوطنهم الأصلي والمساهمة في التنمية المستدامة في بلادهم المغرب وتقدمه.

لقد سبق لنا في مناسبات عديدة أن طرحنا موضوع الجالية المغربية سواء من حيث أوضاعها الاجتماعية في بلدان الإقامة أو جانب ترسيخ إرتباطهم ببلدانهم الأصلية والمساهمة في تميّتها، أو من حيث إشراكها في الحياة السياسية للوطن الأم، أو فيما يخص العناية اللازمة الواجب على الحكومة التعامل بها مع مختلف قضايا الهجرة والتواصل المستمر مع المغاربة المقيمين بالخارج، مما يمكنهم من حقوقهم الدستورية كاملة غير منقوصة.

السيد رئيس الحكومة،

تعلمون جيدا أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الجالية التي تطالب من الحكومة الاهتمام بشؤونها وتسهيل إدماجها في المجتمع المغربي من خلال مشاركتها الفعلية في كافة المؤسسات الدستورية والعمومية الوطنية، فهي إلى حد اليوم لازالت تعاني العديد من المشاكل التي تحتاج إلى حلول استعجالية، وتخشى على أوضاعها في ديار المهجر، خصوصا أمام تنامي حدة الأزمة في القارة الأوروبية.

أضف إلى ذلك منطقتي التعامل معها كونها جالية مغربية مرتبطة ارتباطا وطيدا ومقدسا ببلدها، كما أنها تحتاج إلى الكثير من التشجيع حتى تتمكن من الاستثمار في بلادها الأصلي والاستفادة من تجاربها التي راكمتها في دول الإقامة وإدماجها في الإعلام العمومي، والعمل بشكل مستعجل تنافيا للمشاكل المنبثقة عن الزواج المختلط، إضافة إلى انزعاجها من تعدد المساطر الإدارية وتعقيدها وتفشي ظاهرة الرشوة، الأمر الذي يعوق مشاركتها في التنمية بالمغرب.

السيد رئيس الحكومة،

محضر الجلسة رقم 882

التاريخ: الثلاثاء 27 جادى الآخرة 1434 (8 ماي 2013)

الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وستة فائق، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "أوضاع المغاربة المقيمين في المهجر، بين ضمانات القانون والواقع".

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "أوضاع المغاربة المقيمين في المهجر، بين ضمانات القانون والواقع".

أريد فقط أن أذكر سيادتكم أن هذه هي الجلسة السابعة وأن المساحة الزمنية الخاصة بكل جانب قد تم نقشها بعد تنسيق بين المكتب ورؤساء الفرق البرلمانية من جهة، وبين المكتب والسيد رئيس الحكومة من جهة أخرى.

وقد وافق السادة رؤساء الفرق البرلمانية على أن نعمل حسب الحصر التي اشتغلنا على ضوءها في جلسة 12 فبراير الماضية، والذي هي نتاج نقاشات طويلة بين الفرق البرلمانية من جهة والمكتب والسيد رئيس الحكومة من جهة أخرى، وقد، طبعا، وقعت فيها تنازلات من بعض الفرق البرلمانية لفرق أخرى وكذلك من السيد رئيس الحكومة إلى مجموعة برلمانية محترمة.

نشعر الآن في معالجة هذا المحور، والكلمة لأول متدخل من المعارضة.

المعارضة اتفقت على أن يطرح سؤالها عضو واحد، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى

والاقتصادية، فضلا عن تعزيز مشاركتهم في الحياة الوطنية، تجاوبا مع التطلعات المشروعة للمغاربة المقيمين في الخارج، وتنفيذا لما تعهدتم به، السيد رئيس الحكومة، في برنامجكم الحكومي.

وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

عن فرق الأغلبية.

والسلام.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

المعارضة، المعارضة، المعارضة.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارون،

السيد الرئيس، في الحقيقة أن دور الجالية المغربية في الخارج دور مهم جدا من حيث الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي الذي تهتم به أو تدره هذه الفئة من المجتمع.

وقد اهتم المغرب منذ البداية بهذه الفئة من المغاربة، نظرا لما لها من وقع اجتماعي كبير لأنها، أولا، تروج للسياسة المغربية من سياحة، من اقتصاد. ثانيا، لأنها تعتبر سفيرا أو سفراء، كل فرد مغربي في المهجر يعتبر سفيرا لبلاده في قضيته الوطنية، خاصة فهاذ الظروف اللي كنعيشوها، اللي كنعيشها المغرب في تكاليف الحضور حول وحدته الترابية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قد لا يخفى عليكم هذا الجانب، والأهمية القصوى التي تلعبها جاليتنا في الخارج، غير أنها اليوم أصبحت معرضة للاضطهاد، للحقارة، للمآسي، أي كل الأزمات الاقتصادية التي جاءت بها الأزمة الاقتصادية في دول العالم أصبحت تسقط على المغاربة دون شفقة أو رحمة، ناهيك عن التهربات التي أصبحت تنخر هذا الجسم المغربي الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من كبدنا، من قلوبنا، نحن المغاربة، جزء واحد، سيما ونعلم أن المغرب يتسع لجميع أبنائه، المغرب مستعد لخدمة أبنائه في الداخل أو في الخارج، اليوم رغم الجهود التي تبذلها الحكومات السابقة والحكومة الحالية كذلك في تسهيل

بمناسبة هذه الجلسة الدستورية الشهرية التي نعتبرها أحد المكاسب المهمة التي جاء بها الدستور، فإننا في فرق المعارضة وفي إطار المقاربة التشاركية التي نتمنى أن تعمل بها الحكومة بشكل فعلي لمعالجة مختلف مناحي التدبير العمومي، بما فيها إعداد السياسات العمومية ولتحسين أوضاع مغاربة العالم وإدماجها في مختلف الأوراش الكبرى الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لنا نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها من أجل:

1- الإسراع في تنزيل الترسانة القانونية المرتبطة بفضول الدستور من أجل تحقيق المواطنة الكاملة، عبر الإشراف الفعلي لهذه الشريحة في العمل السياسي الوطني؛

2- خلق آليات جديدة تكون مناسبة لحوار وطني سنوي يشارك فيه الجميع لمعالجة متابعة كافة القضايا العالقة؛

3- الإسراع في توسيع عمل كافة المتدخلين في تسيير شؤون الجالية بالخارج، حتى لا يبقى عمل هذه المؤسسات مشتتة ومجزأة تضع مع مختلف الجهود أو قد تتضارب في بعض الأحيان؛

4- تهيئة تحويلات مغاربة العالم التي ارتفعت منذ سنة 99 من 23 مليار درهم إلى 58 مليار درهم حاليا، والعمل على توسيعها من خلال إيجاد حل لكافة المعوقات التي لازالت جاثمة على استثمار كافة إمكانيات جاليتنا رغم إكراهات الأزمة؛

5- الرفع في اتجاه إعادة النظر في مضمون الاتفاقيات الدولية حول الضمان الاجتماعي في ظل الأزمة، بما يخدم مصلحة أبنائنا في الخارج، علما أنهم ساهموا وبشكل وافر في بناء الدول وإثرائها طيلة مدة إقامتهم، علما أن المغرب لم يوقع لحد الآن إلا على 5 اتفاقيات دولية، على سبيل المثال لا الحصر، قضية تخصيص معاشات الأرمال وتعويضات جاليتنا بهولندا، والتي رافقتها نقاش عمومي وطني ودولي واسع استدعى لجوء الجمعيات المهتمة بشؤون الجالية إلى المحاكم؛

6- الإسراع في إعادة النظر في التشريع المرتبط بقانون الأسرة من أجل تفادي ازدواجية الأحكام القضائية والنفقة، وتجديد مختلف الاتفاقيات القضائية المرتبطة بالموضوع؛

7- إعادة النظر في المجلس الأعلى للجالية المقيمة بالخارج، وفي هيكلية المجلس الإداري لمؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، علما أن هذا المجلس الإداري لم يجتمع منذ مدة؛

8- تشجيع الجيل الثالث والرابع على العودة من خلال برامج خاصة تستهدفهم مباشرة؛

9- إرساء سياسية عمومية مندمجة ومنسجمة لتحقيق الالتقائية بين كل المتدخلين في تدبير شؤون المغاربة المقيمين بالخارج على كل المستويات ومختلف الأصعدة الدينية والثقافية والإدارية والاجتماعية

اجتاحت أوروبا، وعدم الاكتفاء، ونؤكد على هذا السيد رئيس الحكومة المحترم، بالمقاربة الموسمية التي تتجلى في موسم العبور.

وبناء على هذا، السيد رئيس الحكومة المحترم، نود مسائلتكم على الشكل التالي:

أولا، ما هي التدابير التي اتخذتموها من أجل تحسين أوضاع هذه الشريحة من المواطنين؟

ثانيا، نود معرفة إستراتيجيتكم في مجال دمج مغاربة العالم في المجال السياسي والانتخابي، كما يكفله لهم الدستور، وخاصة المادة 16 و17 و18.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أدت الأزمة المالية في أوروبا إلى اتخاذ بعض الحكومات الأوروبية عدد من القرارات، منها ما له تأثير مباشر على مواطنينا المقيمين بالبلدان الأوروبية، نذكر منها بشكل خاص بعض القرارات المحجفة في حق جاليتنا في هولندا.

كما إن مواطنينا بإسبانيا تأثروا بشكل ملموس بالأزمة التي تعيشها إسبانيا، وقد بدأت الحكومة الإسبانية في التفكير في بعض القرارات التي مازالت اختيارية، لكننا نتخوف أن يلي ذلك قرارات إجبارية قد تمس مصالح مواطنينا بإسبانيا، وغيرها من البلدان الأوروبية.

وإذا كان لهذه الأوضاع تأثير على حياة مواطنينا المقيمين بالخارج، ومن الواجب على بلدنا حماية حقوق مواطنينا، فإن لها كذلك تأثير على اقتصادنا الوطني بالنظر إلى أهمية تحويلات مواطنينا المقيمين بالخارج في الحياة الاقتصادية والوطنية.

لذلك نسألكم، السيد رئيس الحكومة، عن تفاعل الحكومة من خلال قطاعاتها المعنية مع هذه الأوضاع والمبادرات التي اتخذتموها لحماية حقوق مواطنينا المقيمين بأوروبا، بما فيه مصلحة مواطنينا ومصلحة اقتصادنا الوطني.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

العبور، في خلق وزارة خاصة بالجالية المغربية في الخارج، ما زلنا نلاحظ بعض الاستخفاف في تعاملنا مع هذه الفئة، فبحكم أن الدستور الجديد في موادها المتعددة، خاصة الفصل 16 و17 و18 كلها فصول تلح على ضرورة الاهتمام الكبير بهذه الفئة نظرا لفعاليتها ولوقعها داخل المجتمع، امتصاص البطالة والرواج الاقتصادي الذي تدره سنويا على المغرب.

غير أننا اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، نلاحظ أن هناك استخفاف في تعاملنا مع هذه الفئة:

أولا عند قدومهم للمغرب لازالوا يعاملون باستخفاف من حيث ظاهرة الرشوة، ظاهرة المشاكل التي يعانون منها في وقت راحتهم بالمغرب، بذل أن يستثمروا، أصبحوا يتخوفون ومعرضون للاضطهاد؛

ثانيا، وهم في بلد المهجر، التيارات الدينية لا بد من تأطير ديني محكم خشية تسرب الطرق التي لا قبل للمغاربة بها ولا قبل للإسلام بها أيضا، هذه الطرق التي أصبحت تحك ضدكم والمكائد التي يصابون بها؛

ثالثا، مشكل آخر وهو مشكل التعليم، التعليم لأجيالهم، بحيث أن الآن المغربي في أوروبا لا يتقن العربية، مع الأزمة الاقتصادية أصبحت ظاهرة خطيرة، أن كيف للأسر المغربية التي تقطن بالخارج أن تأتي بفلاذات أكبادها للمغرب حتى يتابعون دراستهم أو يتعلمون ثقافتهم المغربية.

كذلك انعدام المخاطب وتشعب المخاطب في هذه الجالية.

إذن، السيد رئيس الحكومة المحترم، ماذا سنسمع من عندكم؟ ما هي الاجتهادات التي تولونها لهذه الفئة من عناية خاصة، نظرا لأهميتها في الوقت الراهن؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، لا يخفى عليكم الدور الذي تلعبه الجالية المغربية المقيمة بالخارج من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة ببلادنا.

ورغم أن البرنامج الحكومي التزم بجعل المواطنين المغاربة المقيمين ببلاد المهجر في صلب أولويات السياسة الحكومية، من خلال الدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم وتحسين الخدمات الإدارية، فإننا اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، نؤكد أن أبناء بلادنا في المهجر هم في أمس الحاجة إلى الاهتمام بأوضاعهم ومعالجة مشاكلهم التي تفاقمت مع الأزمة التي

المستشار السيد أحمد بنطلحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة.

السادة الوزراء.

أخواتي، إخواني المستشارين،

إن ما يعيشه العالم من تحولات وأزمات اقتصادية ومالية جعل العديد من الدول الأوروبية والعديد من دول العالم الأخرى تعيش أزمات مالية نتج عنها أضرارا اجتماعية، تسببت في فقدان العديد من المهاجرين لعملهم جراء تداعيات هذه الأزمة، حيث تم تسريح العمال وخصوصا مهاجريننا ودفعهم إلى مغادرة دول الاستقبال نحو بلدانهم الأصلية.

إن معاناة المهاجرين المغاربة اللذين يبرون عبر معبر بني انصار ومليبية المحتلة أضحت وصمة عار على جبين الدولة المغربية، نظرا لما يشوبها من خروقات واختلالات في التعامل والتجاوب مع أبناء هذا الوطن.

إن عملية العبور التي تعتبر عملية حيوية وهامة للغاية، بالنظر لمساهمتها في النسيج الاقتصادي الوطني ومصدر أساسي للعملة الصعبة ورافد من روافد الاستثمار، تفتقر إلى الحس الإنساني والمهني المتعارف عليه دوليا، بحيث يتعين على الحكومة المغربية التجند بكل حزم والالتزام بروح المواطنة واستحضار الثقة التي حظيت بها من طرف الشعب المغربي عامة، ومن طرف هؤلاء العمال المهاجرين خاصة.

إن ما ذكرناه آنفا ليس كلاما على عواهنه وإنما واقعا معاشا وملموسا، فكيف يعقل أن نرى أطفالا وشيوخا يلتون من طول الانتظار وشدة العطش تحت أشعة الشمس في شهر يوليوز وغشت، زيادة على الاستفزازات واللامبالاة التي يتعرضون لها من طرف الجهات المسؤولة، والتضييق على العابرين بتخصيص طريق واحد للمرور، علما أن هناك أربعة منافذ هيئت في إطار برنامج التأهيل، حتى أن أغلبهم يندمون أحيانا على اليوم الذي فكروا فيه بالعودة إلى ارض الوطن.

نسئلكم، السيد الوزير، من هذا المنطلق عن سياسة الحكومة في مواجهة ملف مغاربة العالم سواء ما يتعلق بحل مشاكل هؤلاء المغاربة في بلدان الاستقبال، مشكل التعويضات العائلية، التقاعد وغيرها من المشاكل الأخرى، وكذا آفاق المغاربة العائدين إلى بلدهم في ظل البحث عن الشغل أو مجال الاستثمار.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا المستشار المحترم، الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

السيد المستشار عبد الله عطاش:

بسم الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والتراجع عن بعض المكتسبات كما حدث للعمال بهولندا في الخارج، ويحدث كذلك للبعض الأخر.

نسئلكم، السيد رئيس الحكومة، ما هي الاستراتيجيات والمخططات المطلوبة للنهوض بقضية المهاجرين والمهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج، حفاظا على المكتسبات وتعزيزها وتحقيقا لمزيد من المطالب المشروعة؟ والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة ممثلي الفرق والمجموعات البرلمانية.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

إخواني الكرام،

اسمحوا لي أولا أن أشكر الإخوة المستشارين على هذا السؤال، الذي سيسمح لنا بالتداول في هذا الموضوع المهم بالنسبة لنا جميعا والذي يهم جزءا من ساكنتنا وإخواننا المغاربة المقيمين في الخارج أو مغاربة العالم. وسمحوا لي في البداية أن أؤكد لهم أنه بالنسبة للحكومة، وقد ألفت أن يقال في منطقتنا السياسي، أن هنالك اهتمام بإخواننا المقيمين بالخارج نظرا لأهميتهم الاقتصادية.

أريد أن أؤكد لهم أن هذا الأمر على الأقل بالنسبة للحكومة، ولكن أعتقد أنني أتحدث في هذا المنطق بشعور كافة المغاربة، أن إخواننا أعز بكثير من أن تكون علاقتنا معهم مجرد علاقة اقتصادية أو أن تكون أهميتهم بالنسبة إلينا هي فيما يساهمون فيه في اقتصاد الوطن، أو ما يوصلونه لأسرهم، هم إخواننا وهو أبناؤنا، وينتظم علاقتنا بهم الشعور نحوهم بهذه المسؤولية، مسؤولية الرحيم، والشعور بواجب الحرص على القيام بالواجب نحوهم.

فما ينتظرونه منا هو واجبات علينا، سواء كانت منهم مساهمة اقتصادية أو لم تكن، كذلك أعتقد أن الذي يهمهم، بالإضافة إلى علاقات الرحيم التي نتحدث عنها، والتي هي متبادلة، أعتقد أنهم يريدون من وطنهم أن ييسر لهم حاجياتهم، وأن الحكومة تعتقد أن من مسؤوليتها تمتين العلاقات معهم، وتمدتين التواصل معهم.

بطبيعة الحال، لا بد أن لا ننسى الدور الاقتصادي الذي يقومون به

إذ لا يكاد يخلو أي خطاب لجلالة الملك من إشارة أو توصية أو إشادة بهذه الفئة من أبناء المغرب العزيزة على قلوبنا.

ولهذا فهذا المجال وهذا الملف يجب أن يتناول بعيدا عن أية مزايدات سياسية أو إيديولوجية يجب أن نكون جميعا صوتا واحدا في مساندة إخواننا والقيام بواجبهم حتى تبقى الصورة موحدة داخليا وخارجيا.

وقد أعطى الدستور أهمية كبيرة لهذا الصنف من المواطنين في الفصل 16 و17 و18 و30 و163، كما أن البرنامج الحكومي أعطاه أهمية كذلك.

وكما أن قوانين مدونة الأسرة ومدونة الشغل ومدونة الجمارك والحالة المدنية والانتخابات كلها اهتمت بخصوصية هذه الفئة من المغاربة. وهذا يدل على أن المغرب ككل وبصفة عامة ودائمة يعتبر أنه أعطى ضمانات قانونية وواقعية واعتراف صريح بأهمية ودور إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن السياسة الحكومية اتجاه المواطنين المغاربة المقيمين بالخارج تستند إلى ما هو مضمن في البرنامج الحكومي وما ورد في الخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت 2012، الذي يعد خطابا تاريخيا رسم فيه جلالة الملك معالم السياسة العمومية لتدبير شؤون مغاربة العالم، وتنفيذا لهذه السياسة تعمل الحكومة على ما يلي:

أولا، تسعى الحكومة في هذا الإطار إلى تطوير وتنويع وتوسيع برامج تعليم اللغتين العربية والأمازيغية والثقافة المغربية، وقد تمت من أجل هذا تعبئة 576 معلما يؤطرون أزيد من 75.387 مستفيدا من أبناء الجالية.

تكثيف الجهود لدفع حكومات دول المهجر إلى إدراج تعليم اللغة العربية ضمن منظوماتها التربوية الرسمية، وقد شرعت فرنسا وبعض الجهات بإسبانيا في دراسة الإجراءات الكفيلة بتفعيل ذلك.

تطوير وعصرنة التعليم غير النظامي، هذه الإخوان اللي كيمشيو كيعرفوا هذه القضية، ليكون نهار الأربعاء في العشية ونهار السبت تفتح بعض المدارس وبعض المراكز لأبناء الإخوان المغاربة المقيمين بالخارج، كي يتعلموا اللغة العربية والدين الإسلامي والمسائل الخاصة بالثقافة المغربية.

تطوير وعصرنة التعليم غير النظامي الذي تشرف عليه جمعيات مغاربة العالم بتوزيع الكتب المدرسية والدعامات الديدانكنيكية مجاناً، ودعم هذه الجمعيات مالياً، وتكوين مدرسيها وأطرها وفتح مدارس غير نظامية بالمراكز الثقافية المغربية.

التهيؤ لتدريس اللغة الأمازيغية لأبناء جاليتنا بالخارج، ودعم مبادرات جمعياتهم لتعليم اللغة الأمازيغية والثقافة المغربية.

الشروع في إنجاز برنامج متطور لتعليم اللغات والثقافة المغربية عن بعد للتلاميذ المغاربة في الخارج، وسيتم إنجاز دراسة لمعرفة الجدوى وقياس الأثر الحقيقي لهذا التعليم وتفاعلاته وتقاطعاته وتداخلاته مع متطلبات الاندماج للمجتمعات المستقبلية للجالية المغربية.

والذي هو مهم جدا كما سننترق لذلك، وكذا الدور الإشعاعي في تمثيل وطنهم والدفاع عن مصالحه ووحدته الترابية، ومن أجل ذلك فإن كافة الجهود التي نبذلها لحل مشاكلهم هي من القيام بالواجب نحو عدد من مواطنينا.

إخواني اسمحوا، أن أبدأ بإعطائكم بعض المعلومات المتعلقة بإخواننا المقيمين بالخارج:

أولا، ارتفع عدد هؤلاء الإخوة من 1.7 مليون سنة 1998 ل4.5 مليون حاليا، وهناك أرقام تتحدث عن ما يقارب خمسة ملايين من المغاربة المقيمين خارج الوطن، وهذه الجالية هي جالية شابة 70% منها سنهم أقل من 45 سنة، وإن كان من الجيل الأول الآن عشرات الآلاف بدأوا يحاولون على التقاعد.

وهذه الجالية توجد في القارات الخمس، وإن كانت 80% منهم تتوزع يعني على الدول الأوروبية، 80% منهم موجودين في أوروبا، بالخصوص في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا، وكذلك هذه الجالية هي موزعة بالتساوي تقريبا بين الذكور والإناث باعتبار أن التجمع العائلي بدأ منذ سنة 74 ثم المرأة النشيطة هاجرت كذلك.

وهذه الجالية تتمثل بالقدرة الكبيرة على الاندماج في المجتمعات التي تذهب إليها، وكذلك الوصول في هذا الاندماج إلى مراتب التمثيل السياسي، فمنهم نواب برلمانيون ومستشارون ورؤساء يعني بلديات وكذلك بعض الوزراء.

كما أن هذه الجالية لم تبقى كما كانت من قبل مقتصرة بالدرجة الأولى على اليد العاملة، بل هناك 17% منهم اللي عندهم يعني دبلومات كتساوي بكالوريا +5، طبعا هنالك فئات من هذه الجالية من هؤلاء الإخوة المغاربة المقيمين بالخارج تعيش أوضاعا هشحة بسبب أشياء كثيرة، من بينها الأزمة الاقتصادية التي يمر منها الغرب عموما.

وكما أن هذه الجالية لا بد أن ننتبه أنها لم تبقى في مستوى الجيل الأول، كإبن دابا الجيل تبارك الله دياب الأولاد، وديال الأحفاد اللي أصبحت عندهم إنتظارات أخرى يعني من بلدهم و44% منهم عندهم جنسية ثانية، ومع ذلك لم يفقدوا أو لم يقطعوا علاقتهم بوطنهم.

كما أن المساهمة الاقتصادية للمغاربة المقيمين بالخارج انتقلت من 20 مليار ديال الدرهم سنة 1990 إلى 56 مليار ديال درهم هذه السنة، وهو ما يمثل 7% من الناتج الداخلي الخام ويساهمون في الودائع البنكية ب130 مليار درهم، وهذا يساهم في تخفيض نسبة الفقر ب3.4 نقطة، وهو ما يعادل رفع الفقر عن حوالي مليون من الساكنة.

كما أن استثماراتهم توجد بالعقار بالدرجة الأولى، حوالي 41%، بينما المشاريع المنتجة لا تستقطب إلا 14% لهذه الاستثمارات، مما يدل على أننا في حاجة إلى أن نشجع هذا الاستثمار.

ونريد أن نؤكد أن الجالية المغربية حظيت باستمرار برعاية ملكية متميزة،

رجوع الجالية وتخصيص فرق خاصة لاستقبالهم وتقديم المعلومات والإرشادات اللازمة وتسهيل مأموريتها.

إن حماية حقوق ومصالح جاليتنا يمر بتعزيز الحوار وتنويع آليات التعاون وتكثيف التواصل مع حكومات دول الإقامة لطرح مشاغل واهتمامات مواطنينا بالخارج وحماية حقوقهم ومكتسباتهم المشروعة، وتوسيع مراجعة الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول الإقامة في مجال الحماية الاجتماعية.

وقد حرص المغرب على إبرام عشرات الاتفاقيات الثنائية في مختلف المجالات القضائية، الاجتماعية، القنصلية والاقتصادية ومع المنظمات الدولية عبر الانضمام والمصادقة على عدد من المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة بالهجرة وحماية والمهاجرين وأفراد أسرهم.

كما نعمل على دفع نظرائنا بدول المهجر إلى الاحترام التام لجميع حقوق جاليتنا ومكتسباتها التي تضمنها هذه الاتفاقيات، وفي مقدمتها الحق في الحماية الاجتماعية والحق في تحويل مختلف الحقوق الاجتماعية، وندفع نحو توسيعها وتطويرها، كما هو الشأن بالنسبة للإعلان السياسي الخاص بتقوية وتوسيع الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في مجال التنقل والهجرة والأمن، والذي ينص على العمل على الحفاظ على الحقوق والمكتسبات الخاصة بالحماية الاجتماعية للمواطنين المغاربة وأفراد أسرهم، وسيتمخض عنه برنامج عملي تنفيذي للفترة 2014-2017.

وارتباطا بذات الموضوع، تم خلال شهر مارس المنصرم إطلاق دراسة لتقوية وتوسيع الحماية الاجتماعية للمغاربة القاطنين في الخارج من خلال مراجعة وتقوية الاتفاقيات الثنائية الموقعة في مجال الحماية الاجتماعية، وتوسيع هذا الإطار ليشمل دولا جديدة للهجرة، والبحث عن بديل مغربي-مغربي لفائدة مواطني المهجر المقيمين بالدول التي إما تتمتع عن توقيع هذا النوع من الاتفاقيات أو التي لا تتوفر على أنظمة للحماية الاجتماعية أو لا تشمل أنظمتها مختلف الفئات العاملة، خاصة منهم المستقلين.

كما تم خلال السنة الفارطة توقيع اتفاقية شراكة مع صندوق الإيداع والتدبير، بخصوص تمكين المتقاعدين المغاربة المقيمين بكل من دول الخليج وباقي الدول العربية من منتج يمكنهم من الاستفادة من نظام التقاعد بالمغرب.

وكإجراء استباقي في هذا الشأن، فإن الحكومة بصدد بحث إمكانية إحداث صندوق وطني للتضامن والحماية الاجتماعية لمواطني المهجر المعوزين وغير المؤمنين.

وفي إطار تكثيف التضامن مع المغاربة المقيمين بالخارج والموجودين في وضعية صعبة تعمل الحكومة على:

- توفير الدعم للحالات الاستعجالية من خلال صناديق الدعم الاجتماعي للمغاربة في وضعية استغاثة أو هشاشة، المحدثة لدى عدد كبير من السفارات وقنصليات المملكة بالخارج (10 ملايين درهم

أما في المجال الديني، فإن المقاربة المتبعة في هذا المجال تنبني على التأطير الديني وفتح قنوات الاتصال والتعاون مع الجمعيات والهيئات الرسمية التي تمثل المساجد التي يسيرها مغاربة في بلاد الإقامة، انطلاقا من الثوابت الوطنية وفي إطار قوانين هذه البلدان، وخلق شركات مع هذه الهيئات لإنجاز مشاريع لصالح الجالية المغربية في الميادين التالية:

- 1- المساهمة في بناء وصيانة المساجد، بتخصيص ما معدله 120 مليون درهم سنويا؛
- 2- دعم الهيئات المغربية المسيرة للمساجد، حيث يوضع رهن إشارتها أئمة قارون، 30 إماما، ومرشدون ووعاظ خلال شهر رمضان، نحو 300 شخص سنة 2012، وكتب ومطبوعات دينية وتكوين الأئمة، وتنظيم دورات تكوينية ندوات علمية؛
- 3- تيسير ممارسة الشعائر الدينية: الأعياد، المقابر الإسلامية، توفير مرشدين دينيين في الثكنات العسكرية والمستشفيات والسجون؛
- 4- إعداد مناهج علمية عصرية لتدريس الدين الإسلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الثقافية والاجتماعية والتربوية لبلاد الإقامة.

وفيما يخص المجال الثقافي، فإن التدابير الحكومية تركز على إنشاء مراكز ثقافية مغربية بالخارج تحت مسمى "دار المغرب"، تنظيم الجامعات الصيفية الثقافية واللغوية لفائدة شباب مغاربة العالم، تنظيم مقامات ثقافية للأطفال والشباب، وكذا لفائدة المغاربة المسنين، يستفيد منها أكثر من ألف طفل سنويا، تنظيم جولات مسرحية بدول المهجر بشراكة مع فرق مسرحية وطنية عربية وأمازيغية.

ويتوفر المغرب على شبكة قنصلية مكونة من حوالي 56 مركزا قنصليا، وتعمل الحكومة على تطوير هذه الشبكة بإحداث مراكز قنصلية جديدة، وإعادة النظر في التقطيع القنصلي وبرمجة قنصليات متنقلة وتحسين ظروف الاستقبال بتجهيز شبابيك الاستقبال بنظام تدبير الانتظار وفضاءات عمل مفتوحة وقاعات مجهزة ومكيفة.

وقد تم تحديث نظام تدبير مجموعة من الخدمات، كبطاقة التعريف الوطنية والجواز البيومتري والحالة المدنية وتم انطلاق العمل بالبوابة الإلكترونية www.consulat.ma غير أنه يجب تطوير هذه البوابة لتشمل نظام المواعيد وخدمات إدارية أخرى.

أما داخليا، فإن الحكومة تقوم سنويا وبمناسبة عملية عبور الجالية المغربية أثناء العطلة الصيفية بتنظيم تعبئة خاصة، من خلال اللجنة الوطنية المكلفة بالعبور وكذا اللجنة الثنائية المشتركة مع إسبانيا للسهر على حسن سير هذه العملية، والجميع يعرف هذا ويشهد به، بطبيعة الحال تقع بعض المشاكل كما أثار الأخ، وهذه لا بد أن نعتني بها.

وفي هذا الإطار، تتعبأ كل القطاعات المعنية من أجل توفير ظروف الاستقبال، وتوجه مناشير سنويا لتعبئة مختلف الإدارات خلال أوقات

هذه القناة من خلال القوانين الانتخابية وبمناسبة مراجعة القوانين المنظمة للمؤسسات القائمة، وإعداد القوانين المنظمة للمؤسسات الجديدة والتي سنعرضها في حينه على أنظار مجلسكم الموقر وفق الجدولة المسطرة في البرنامج التشريعي للحكومة، وهذه قضية الجميع يعرف ما الذي يقع فيها والتعثرات التي وقعت فيها، ونحن عازمون على معالجتها من هنا إلى الانتخابات المقبلة إن شاء الله.

وتمشيا مع مقتضيات الفصل 30 من الدستور، فقد فتحنا حوار مع حكومات عدد من دول المهجر بهدف تمكين مواطنينا من المشاركة في الانتخابات المحلية وفقا لمبادئ المعاملة بالمثل، وذلك اعتبارا لكون ذلك يعد دعامة أساسية لاندماج مغاربة الخارج في البلدان التي يستقرون بها. تعمل الحكومة على هذا المستوى من أجل تشجيع استثمار المغاربة المقيمين بالخارج في المجالات المنتجة وتعبئة طاقاتهم وكفاءتهم، وذلك من خلال:

- تشجيع استثمارات مغاربة الخارج في بلدانهم الأصل، بتحسين آليات ومساطر صندوق تمويل استثمارات مغاربة العالم، " MDM INVEST¹ "؛

- إحداث موقع (maghribcom²) كبوابة لاستقطاب كفاءات مغاربة العالم، وإقامة شركات دائمة أو مؤقتة بينها وبين الفاعلين المغاربة في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية؛

- التواصل معهم حول فرص الاستثمار، من خلال التظاهرة الخدادة لليوم الوطني للمهاجر الذي يقام بتاريخ 10 غشت من كل سنة، بالإضافة إلى المؤسسات الأخرى الموضوعة عادة رهن إشارة المستثمرين عموما.

إن استعراض مجموع الجهود التي تبذلها الحكومة على تنوعها وأهميتها، لا يعني أننا استوفينا حق إخواننا المواطنين المغاربة المقيمين خارج الوطن، والذين يستحقون منا كل العناية والاهتمام.

ولذلك أود التأكيد أن الحكومة المغربية يقظة وتتابع عن كثب وفي حالة تأهب لمتابعة وضعية مواطناتنا ومواطنينا بالخارج، أينما كانوا وكيفما كانت طبيعة الأزمات التي يعرفونها.

كما أن الحكومة تعالج كل ملف بما يناسبه من إجراءات في اتصال وتعاون مع سلطات بلدان الإقامة، خاصة فيما يتعلق بصون الحقوق والمكتسبات الاجتماعية لمواطنينا بالخارج والحفاظ على كرامتهم.

وعلى المستوى الداخلي، فإننا لا ندخر أي جهد في تكثيف تضامننا مع الفئات الهشة، وفي هذا الشأن أعلن عن قرار الحكومة تعميم نظام المساعدة

سنويا) في حالة ما إذا وقعت - لا قدر الله - شي حاجة لم تكن منتظرة؛

- إقرار برامج للتكوين أو استكمال التكوين لتأهيل شباب مغاربة الخارج في حالة بطالة لتيسير ولوجهم لسوق الشغل من جديد، إما بدول الإقامة أو بأرض الوطن (3 ملايين درهم سنويا)؛

- توسيع نظام المساعدة القانونية والقضائية بإبرام عقود سنوية مع محامين لتقديم الاستشارات القانونية لفائدة مغاربة الخارج (10 ملايين درهم)؛

- مواكبة الطلبة والشباب بتوزيع ألف منحة دراسية للطلبة المنحدرين من أسر مغربية معوزة (12 مليون درهم)؛

- مساعدة الأسر المغربية المعوزة في بعض الدول الإفريقية على تحمل نفقات تدرس أبنائها (3 ملايين درهم)؛

- مواكبة الأسر المغربية الراقية في الاستفادة من السكن الاجتماعي أو ضمان السكن، وذلك في إطار الاتفاق القائم بين وزارتي الجالية والسكنى ومؤسسة العمران، حيث استفادت 50.600 أسرة مغربية من هذا المنتج لحد الآن؛

- إشراك المئات من أطفال المهجر المنحدرين من أسر مغربية مهاجرة ومعوزة في المخيمات الصيفية بأرض الوطن؛

- دعم جمعيات المغاربة بالخارج العاملة في المجال الاجتماعي (10 مليون ديال الدرهم)؛

- ترحيل جثامين المغاربة المعوزين إلى أرض الوطن (12 مليون ديال الدرهم)؛

- تدبير الأزمات والحالات الاستعجالية بترحيل المغاربة المتضررين من كوارث طبيعية أو من اضطرابات سياسية في بلدان الإقامة (150 مليون درهم)؛

- مساعدة أبناء المغاربة العائدين بشكل اضطراري إلى المغرب على التمدرس وفتح باب الاستفادة من البرامج التكوينية أمام الراغبين في إعادة إدماجهم في سوق الشغل المحلي أو حتى في أسواق أخرى، وفي هذا تقع في بعض الأحيان تواصلات بيني وبين السيد وزير التربية الوطنية مباشرة؛

- جدولة تسديد الديون العقارية لفائدة مغاربة المهجر في وضعية هشة الذين عبروا عن حاجتهم إلى ذلك بسبب ظروف الأزمة باتفاق مع المؤسسات البنكية.

إن الحكومة مقتنعة بضرورة ضمان مشاركة سياسية فعلية وتمثيلية وازنة للمغاربة المقيمين في الخارج في المؤسسات الاستشارية، وسنسرهم على ترجمة

¹ Fonds de promotion des investissements des Marocains Résidents à l'Étranger

² <http://www.maghribcom.gov.ma>

الجلسة معنى وأن تقدم فيها الحكومة والبرلمان الدليل القاطع على أنها كلاهما واخذين الأمور بأقصى درجة من الجدية.

ولذلك، لا مزايدات في هذا الموضوع، ولكن في نفس الوقت هذا لا يمكن أن يصادر حقنا، نحن كفرق برلمانية، في أن نبه لما يجب التنبيه له، أن ننتقد ما يستوجب انتقاده وأن نتحدث بالصراحة المطلوبة وأن نسمي الأشياء بمسمياتها الحقيقية دون تزويق أو تميمق أو محاباة، كل ذلك في إطار الاحترام المتبادل.

لما استمعت للجواب ديالكم، السيد رئيس الحكومة، وكذلك لما تتبعنا الخطوات ديالكم والأسلوب باش دبرتوا الملفات والقضايا ديال "مغاربة العالم" هذه مدة عام ونصف، يتبين لنا ونحن آسفون نقولوا هاذ الكلام، بأنه كايين الكثير من الأعطاب، نعم الكثير من الأعطاب ومن الأخطاء الفادحة تستوجب التنبيه في أسلوب تدبيركم للملفات ديال المغاربة العالم، ولا بد أن نثيرها وأن نبه إليها، ورغم أنكم ربما ستقولون بأن هذا من باب التشويش، ولكن نحن نضر على قولها من منطلق واجبنا الدستوري والوطني.

أولا لا يجب تبخس المجهود الضخم الذي قامت به الدولة ومؤسسات الدولة فيما يتعلق ب"مغاربة العالم"، كايين مجهد ضخم مؤكد أنه فيه بعض النكسات، بعض الأخطاء، شيء طبيعي، بعض الإخفاقات، ولكن مؤكد أيضا أنه فيه إنجازات لا يمكن إلا لجاحد أن ينكرها.

ولكن نحن لسنا في هذه الجلسة بصدد مساءلة وتقييم مجهد الدولة وكل مؤسساتها، نحن بصدد مساءلة الحكومة، نساءل الحكومة ورئيس الحكومة تحديدا، وقد مرت الآن سنة ونصف من تحمل المسؤولية عن القيمة المضافة للحكومة في المجالات والقضايا المرتبطة بمغاربة العالم، عن الجديد الذي جاءت به، عن المقاربة ديالها، عن الأداء ديالها، عن الانجازات ديالها، عن الخطط وعن السياسات، عن القرارات التي اتخذت أو تلك التي لم تتخذ، عن الأفعال وليس عن الأقوال.

وأسارع إلى القول ونحن نتأمل الحصيلة، أن تقييم سنة ونصف من تدبير الحكومة لكل الواجبات والمجالات المرتبطة بمغاربة العالم هي فترة تكاد، نعم، تكاد تكون بيضاء إن لم أقل ساطعة البياض.

المؤشرات والأدلة كثيرة ومتعددة بتعدد وتنوع القضايا والملفات ديال مغاربة العالم، وسيكون من باب المستحيل أن أقوم بمجرد كل هذه القضايا في حدود 15 دقيقة، ولذلك سأكتفي فقط ببعض المؤشرات لإثارة بعض القضايا، علما، كيف قال السيد رئيس الحكومة المحترم، نحن نتكلم على حوالي 5 مليون مغاربة موزعين على كل قارات العالم، قدموا ولا زالوا يقدمون إسهامات ضخمة في سبيل الوطن وفي سبيل عائلاتهم.

ومن المستحيل جرد كل هذه القضايا، ولذلك سأكتفي، السيد رئيس الحكومة، من باب التفاعل معكم بإثارة 19 قضية، أطرح فيها بعض أسئلة جالياتنا وانتظاراتهم، ونرجو أن يقدم فيها السيد رئيس الحكومة أجوبة واضحة حول هذه القضايا التسع عشرة.

الطبية (RAMED³) ليشمل مغاربة المهجر المعوزين الذين لا يستفيدون من نظام التغطية الصحية ببلدان إقامتهم.

كما أنه في إطار تطوير الحكامة لتدبير شؤون المغاربة القاطنين بالمهجر، وتحقيق الالتفائية بين مختلف المتدخلين العموميين بما يمكن من التجاوب بشكل أحسن وأنجع في مختلف التطلعات المشروعة لمواطنينا بالخارج في مختلف مجالات الحياة العامة، والنهوض بتحسين الأداء العمومي لخدمة مصالحهم وقضاياهم، فإن الحكومة ستقوم في الأسابيع المقبلة بمأسسة اللجنة الوزارية المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج تحت رئاستي كرئيس للحكومة، حتى نتجنب ما يثار حول كثرة المتدخلين، في إطار مرسوم يحدد اختصاصاتها ومهامها وتنظيم سير أشغالها.

وقبل أن أختتم أريد أن أقول، أن إخواننا المغاربة المقيمين في الخارج يعلمون أن هذه الحكومة تشعر بهم وتعترف إشكالياتهم، وإن لم تكن تحيط بها وهي مستعدة للقيام بكل ما يلزم لمعالجتها تدريجيا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا. ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة المحترم.

بالنسبة للفرق البرلمانية والمجموعات التي من جهة ترغب في ذلك ومن جهة أخرى حسب الرصيد الزمني الذي تبقى لكل فريق على حدة. والكلمة الآن للمتدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي، إخواني السادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

شكرا على الجواب اللي تفضلتوا به على أسئلة الفرق البرلمانية، أريد يعني التفاعل مع ما تفضلتم به أن أؤكد على بعض المقدمات اللي كنعقدوا بأنه ضروري منها.

الموضوع اللي كنفقشوه اليوم وللاعتبارات اللي أشرت إليها كذلك والمعلومات اللي أعطيتونا على مغاربة العالم، هاذ الموضوع تتوفر فيه الكثير من المقومات التي تستوجب التعامل معها كقضية وطنية، يفترض أن نعالجها بدون حسابات سياسية. ونحن متفقون تمام الاتفاق حين أشرت إلى أن هذا الموضوع يجب أن يعالج في إطار التعاون والتكامل وبدون مزايدات. ونريد كذلك أن نعبر عن طموحنا في أن لا يكون مصير هذه الجلسة كمصير سابقاتها، لأن نفترض أن الكثير من إخواننا "مغاربة العالم" والرأي العام الوطني كيتبوعوا هاذ الجلسة، ويتطلعون وينتظرون أن يكون لهذه

³ Régime d'Assistance Médicale

من وقتهم للتداول ولمعالجة قضاياهم حزبه السياسي، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية، القضية الثانية مرتبطة بما يمكن أن أسميه غياب أو ضعف عمل الحكومة، والسيد رئيس الحكومة فيما يتعلق بمعالجة المشاكل والآثار السلبية الناشئة عن تعدد وكثرة المتدخلين في ملف مغاربة العالم.

تعرفون، إخواني، بأنه المغرب ربما من البلدان القلائل التي خصصت ترسانة مؤسساتية كبيرة جدا تعنى بقضايا "مغاربة العالم"، عندنا واحد العدد من المتدخلين، والبرنامج الحكومي الذي استشهد السيد به السيد رئيس الحكومة، يعني يتطرق لهذا الموضوع ويعد باتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل خلق التنسيق الضروري وحل للإشكالات المرتبطة بتعدد المتدخلين بما يستتبعه من هدر للمال والجهد والطاقة وخلق حد معقول من التنسيق فيما بينها.

الأستاذ عبد الرحمن يوسف الله يذكروا بخير، بحسب رجل الدولة خلق واحد اللجنة ساهها "اللجنة الوزارية المشتركة"، فيها 15 وزير، 15 قطاعات حكومية متهمة بالقضايا ديال المغاربة.

السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ اللجنة لم تجتمع برئاستكم إلى يومنا هذا، وقد مرت سنة ونصف، إذا كنا غالطين في هاذ المعلومة صححوا لنا، معلومتانا أن اللجنة الوزارية المشتركة لم تجتمع إلى يومنا هذا، وهذا شيء يعني يؤشر، ماشي دليل، ولكن مؤشر ربما على أن يعني قضايا المغاربة ليست من الأولويات الكبرى في برنامج وفي أجندة الحكومة.

القضية الثالثة وهي مرتبطة بمؤشرات دالة على أن مغاربة العالم لا يشكلون أولوية قصوى في أجندة الحكومة، وأكتفي بذكر مؤشرين: المؤشر الأول وهو عدم اجتماع اللجنة الوزارية برئاسة السيد رئيس الحكومة حتى الآن.

المؤشر الثاني هو عدم وفاء الحكومة بأي من الالتزامات الواردة في الاتفاقية اللي وقع عليها السيد رئيس الحكومة، قبل ما يكون رئيس الحكومة مع منظمة ديال مؤسسة لمغاربة العالم سميتها (Cap Sud MRE⁴) et (GFM⁵) تتضمن عدة التزامات مع الجالية، التزامات ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، فيها التزامات تتعلق بالتقاعد وتعلق بالنقل.

اليوم بعد حوالي سنتين من تحمل الحكومة للمسؤولية، المسؤولون ديال هاذ الجمعية هاذي، ها هي الوثيقة، يؤكدون، وقد استقبلناهم البارحة واستقبلهم جميع رؤساء الفرق البرلمانية، بأن لا شيء من الالتزامات الموقعة عليها في هاذ الاتفاقيات تحققت حتى الآن.

القضية الرابعة مرتبطة بإخفاق الحكومة في أهم امتحان عشناه قبل أسابيع قليلة، وهو إقدام الحكومة الهولندية على تخفيض التعويضات

أبدوها بالقضية الأولى وهي قضية مرتبطة بما يمكن أن أسميه بالكثير من التحفظ بالمجهود التواصلي الذي تقوم به الحكومة مع الجالية، ملي أتكلم على المجهود التواصلي أتكلم على برنامج الزيارات الميدانية التي قامت بها الحكومة، بعض الوزراء، وشملت كل قارات العالم باستثناء أستراليا.

بين يدي وثيقة قمنا فيها مجرد هذه الزيارات اللي قاموا بها عدد من السادة الوزراء من كل الألوان السياسية للفريق الحكومي، وفيها زيارات لجميع الوزراء ديال الحزب الذي يقود الحكومة وشملت كل العواصم تقريبا وأهم المدن من أمريكا الشمالية إلى كندا، إلى آسيا، إلى أوروبا الشرقية، إلى أوروبا الغربية.

وعندما تتبعنا جداول أعمال وبرامج هذه الزيارات وجدنا بأنه فيها ما يستوجب مساءلة الحكومة بكل الصراحة المطلوبة، ولكن رفعا لكل لبس نحن لسنا ضد هذه الزيارات، بالعكس نشجعها ونشكر السادة الوزراء على الزيارات التي يقومون بها، ولكن كايين ما يستوجب المساءلة، يوجد في هذا البرنامج 34 زيارة، من فبراير 2012 إلى دجنبر 2012، شملت كل القارات، يوجد في هذا البرنامج واحد المجموعة من الأمور ماشي طبيعية. علما بأن هذه الزيارات كلها تتم بالصفة الحكومية ولما يستقبل السادة الوزراء في اللافئات وفي (les banderoles) يستقبلون كوزراء مكلفون بالقطاع الفلاني والقطاع الفلاني.

أغرب ما كايين في هذا الموضوع هو أن الغالبية ديال هذه الزيارات، باستثناء الزيارات باش نكونوا منصفين اللي قام بها السيد وزير الخارجية المحترم الأستاذ سعد الدين العثماني، باستثناء هذه الزيارات، أغلب الزيارات التي يقوم بها الإخوان الوزراء، كايين في جدول الأعمال ديالها قضايا حزبية، تتم بصفات حكومية وعلى حساب الأموال العمومية، وأكتفي بذكر اثنين فقط، لأنه هاذ الشيء طويل بزاف وما كايين علاش نضيعوا الوقت غير فهاذ الشيء هذا، أكتفي بذكر اثنين فقط فيها بعض الاستفزاز لنداء المغاربة:

زيارة قام بها وزير محترم لاسطنبول في برنامج حزبي واستقبل كوزير مكلف بكندا وكندا في قطاع حكومي وأشرف على هيكلة جمعية تعنى بالطلبة اللي كيقروا في تركيا، وتم فيها تنصيب ابن السيد الوزير المحترم كرئيس لهذه الجمعية، ثم الزيارة التي قام بها السيد رئيس الحكومة نفسه لبرشلونة والتي أثارت ما أثارت، والتي لم يسمح فيها لجميع المغاربة أن يلجوا القاعة لكي يتحاوروا ولكي يستمعوا ولكي يستبشروا خيرا بما يجمله السيد رئيس الحكومة من أجوبة ومن منطق جديد ومن سياسة جديدة، وقع إقصاء عدد من المغاربة، وخلق مشكل للأمن الإسباني.

إخواني السادة الوزراء، أطرح هذه الأسئلة باش نقول هذا من حقنا الدستوري، كيف يسمح السادة الوزراء لأنفسهم بأن يسافروا إلى كل هذه الوجهات من العالم بأموال عمومية وبصفاتهم الحكومية وهم يخصصون، إن لم أقل الكل، فالجزء الأعظم،

⁴ Marocains Résidant à l'Étranger

⁵ Génération France Maroc

تضرروا من التعويضات في هولندا ينتظرون منكم التفاتة من باب التضامن على الأقل لحل المشكل ديال غلاء التذاكر، ونحن على أبواب العودة وحل المشكل ديال تعشير السيارات.

أمر إلى القضية الخامسة، وهي المتعلقة بغياب، نعم، بغياب أية مبادرة جدية بهذا الاسم، غياب أية خطة عمل جدية بهذا الاسم لاستثمار حركية ودينامية منظمات المجتمع المدني في البلدان والعواصم التي تواجه فيها تحديات كبيرة بشأن وحدتنا الوطنية .

نعم، إننا نشكو من غياب خطة عمل ومن مبادرة بالمعنى الحقيقي للمبادرة لاستثمار كل هذا الرصيد وكل هاذ الطاقات التي تتوفر عليها.

انتهى الوقت، السيد الرئيس؟

إذا تكرم السيد رئيس الحكومة وتفضل علينا بواحد خمسة ديال الدقائق سنكون شاكرين، تجيب بالنيابة.

طيب، كنت سأثير القضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية.

أما، السيد رئيس الحكومة، لما كنتوا في المعارضة، كنتوا كتقولوا بأن المخزن ما باغيش المشاركة ديال مغاربة لأنه خايف الأجنحة الإسلامية تطلع. أتم اليوم في موقع القرار وعندكم الأغلبية، المخطط التشريعي ديالكم يخلو تماما من أية إشارة للجوانب المرتبطة بالمشاركة، فيما عدا نقطة واحدة تتعلق بمجلس الجالية المغربية اللي برمجتموا أنكم غادي تجيبوا مشروع القانون التنظيمي ديالها ما بين 2013-2014.

كنت غادي نتكلم على القاصرين المغاربة، عددهم بالآلاف، علىعاملات الموسميات، كنت غادي نتكلم كذلك على المتقاعدين، ولكن مع الأسف الوقت لا يسمح، وربما سنسلم للسيد رئيس الحكومة هذا...

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، الكلمة الآن للفريق الاستقلالي، السيد الرئيس المحترم شكرا.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.
السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

السيد الرئيس، ضمن لي الإنصات، ضمن لي الإنصات.

السيد الرئيس:

أكرموا أكرموا رفيقكم بالإنصات الله يخليكم.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

اسمحوا لي السيد رئيس الحكومة أن أؤكد لكم أنكم ذكرتمونا، بل ذكرتم والذكرى تنفع المؤمنين، بأنه عندما نتكلم عن جاليتنا المقيمة بالخارج، فإننا

المنوحة للمغاربة. نعم هذا امتحان أخفقت فيه الحكومة.

بين يدي، إخواني السادة الوزراء، إخواني السادة المستشارين المحترمين، رسالة مترجمة إلى العربية من الهولندية لوزير الشغل والشؤون الاجتماعية الهولندي، رسالة وجهها لبرلمان بلده، وجهها للجنة الشؤون الاجتماعية للبرلمان الهولندي، كيقول في هاذ الرسالة:

"بتاريخ 14 يناير، بأن الحكومة الهولندية راسلت الحكومة المغربية منذ شهر أبريل 2012 وطالبت الحكومة المغربية بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل هذا المشكل".

الحكومة المغربية لم تجب لم تقدم أي جواب، ورئيس الوزير الهولندي كيقول في هاذ الرسالة:

"وجهت الحكومة الهولندية الدعوة للمغرب عبر مختلف القنوات للتفاوض معه دون أن تتلقى جوابا من الحكومة المغربية".

ويضيف الوزير في رسالته:

"أن الحكومة الهولندية في حالة عدم استجابة المملكة المغربية لطلبها وعدم وصول إلى النتائج المرجوة، فإن الحكومة الهولندية ستقوم من جانب واحد، وهذا حقها، لأنه كاي هاذ الشي في الاتفاقية ديال 1972، بأن تراجع من جانب واحد بعض المقتضيات".

كانت النتيجة هي أن الآلاف من العائلات ديالنا المغاربة بهولندا أصبحوا اليوم ما كيتقاضواش إلا 60% من التعويضات العائدة لهم، وهذا يعني شيء غريب يستوجب المسائلة ويستوجب تقديم التوضيحات، لأنه طيلة عام ونصف، شفنا صمت مطبق للحكومة فيما يتعلق بهاذ الموضوع، بل حتى السيد الوزير المشرف على قطاع الجالية ظل مترددا وصامتا، وحتى لما كييجي للبرلمان كنطرحوا عليه أسئلة لا يقدم الأجوبة الواضحة، بل واحد المرة مين اشتند الضغط واشتند الاحتجاجات والمطالب وقرر أن يسافر لهولندا، ورتبت الزيارات واللقاءات مع المسؤولين الهولنديين ألغى البرنامج ديال الزيارة وفضل حضور اجتماع البلدية في إحدى رئاسة البلديات التي يرأسها.

البيانات ديال الاحتجاجات ديال المغاربة في هولندا كثيرة تطالب الحكومة المغربية بالخروج عن صمتها، وأذكر على سبيل المثال من جملة الأمثلة، بيان ديال المركز الأوروبي للتوسط للهجرة والتنمية يستنكر فيها صمت الحكومة، ويقول فيها: "إن الإجراءات التي كشفت عنها الحكومة المغربية لتتبع هذا الملف لم تحقق أية نتيجة تذكر، وأن هذه الإجراءات جاءت جد متأخرة".

بعد سنة ونصف عاد بدأت الحكومة كتفصح عن الموقف ديالها، لما خرج الأستاذ الأزمي الوزير المكلف بالميزانية، وقال بأن الحكومة تداولت وقررت التفاوض مع الحكومة الهولندية، بعد ماذا؟ بعد سنة ونصف.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، نحن نشكركم على البشري اللي زفيتوها للمغاربة بتعميم (Le RAME) ولكن في هاذ الحالة ديال المتقاعدين اللي

خدماتها، عن طريق تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية في وجه المهاجرين بمختلف المرافق العمومية؛

ثالثا، توحيد جهة الخطاب وطنيا بخصوص قضايا الجالية، على خلاف ما هو موجود حاليا من تشتت وتعدد القطاعات الحكومية والمؤسسات المختلفة ذات الاختصاص بالجالية، والتي تجعل المنتمي لهذه الجالية يتيه ما بين الإدارة والمؤسسات، فهناك تدخل لوزارة الجالية، وزارة التشغيل، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة الأوقاف، وزارة الداخلية، وزارة التعليم، بالإضافة إلى عدد من المؤسسات، الشيء الذي يجعل ذلك الراجع لوطنه لا يعرف ما هو الباب الذي ينبغي أن يدقه لحل مشكله؛

رابعا، مواكبة الجالية القيمة بالخارج في الأوقات العصبية، ونحن في أوقات عصبية والأزمات وصيانة حقوقهم المكتسبة، ولأفراد عائلاتهم المقيمين هنا أو في الخارج، خاصة في ظل القرارات التي اتخذتها بعض الحكومات نظير قرار الحكومة الهولندية، القاضي بالتقليص من تعويضات ذوي الحقوق المستحقة المستدفين من المقيمين بالمغرب وفق صرف التعويضات العائلية بالنسبة للأطفال المقيمين خارج فضاء الاتحاد الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، أريد أن أفتح قوس لأؤكد أن هناك بعض الدول الآن دول الاستقبال في ظل الأزمة التي تريد أن تسعف بعض أعضاء الجالية بتعويضات عن فقدان الشغل، وتطلب منهم الإدلاء بوثائق رسمية في القنصليات هناك

السيد الرئيس:

بقات دقيقة.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

.. ويطالبون بالإدلاء برسوم لا يمكن أن تسعف دول الاستقبال، ونطالب نحن كدولة منهم أن يؤدون رسوم، علينا أن نغفهم على الأقل لنحسبهم بالانتماء للوطن.

خامسا، تتمتع المغاربة المقيمين بالخارج بحقوق المواطنة كاملة، عن طريق الإسراع بإيجاد آليات وضوابط تمكن هذه الشريحة من التمتع بحق التصويت والترشيح، والحصول على التمثيلية بمجلس المستشارين. وذلك أن الفريق الاستقلالي كان له السبق في تقديم مقترح قانون منذ 1998 من أجل تمثيل هذه الشريحة داخل مجلس المستشارين، ولازال حيبس الرفوف إلى اليوم، على الرغم من التغييرات وما أعطاه الدستور بمقتضى الفصل 17 من حقوق لهذه الجالية.

ثم كذلك سابعاً، الاستفادة من خدمات وخبرة كفاءة أبناء الجالية المغربية في القنصليات..

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس. الكلمة للفريق الحركي.

نتكلم عن آبائنا وعن أبنائنا وعن إخواننا وعن أخواتنا وعن جزء من جسمنا، لهم ما لنا وعليهم ما علينا في السراء والضراء، في الاهتمام بقضايانا المصرية ومقدراتنا ووحدتنا الترابية والالتصاق بهويتنا.

وبالتالي فإن جاليتنا تستحق منا أكثر من هذه الجلسة، وتستحق منا مجتمعين موحدين لا متفرقين ودون مزايدة ولا مطاولة ولا غوغائية من أجل الدفاع عن كرامة هذه الجالية، ثم عن كرامة هذه الجالية، ثم عن كرامة هذه الجالية في الداخل وفي الخارج.

هذه الشريحة التي تعد جزء من جسمنا وبالانتماء للوطن ولا شيء غير الوطن، وكذلك لا بد أن نؤكد جميعا على أن هذه الجلسة فرصة للتأكيد بالاعتناء بأوضاعها عن طريق التأطير والتبعية والحوار. لا الركوب عن هذه الجالية لمقاصد سياسية أو غير ذلك.

الشيء الذي يجعل اليوم أحد أهم التحديات المطروحة على الحكومة الحالية هو الاستجابة لانتظارات هذه الجالية، والتي تمثل، كما ذكرتم السيد رئيس الحكومة المحترم، بأنها 12% من ساكنة الوطن، أي ما يقارب 5 ملايين، وهي تساهم اليوم ليس بكثرة حلوب، ولكن بغيرة وطنية كبيرة في تحريك الاقتصاد الوطني ودعم خزينة الدولة بتحويلات مالية من العملة الصعبة تقدر، وأكدتم ذلك، بحوالي 56 مليار درهم سنويا، كما تتوفر على ودائع بالبنك المغربية لا تقل في هذه الظروف العصبية عن 130 مليار، وهو ما يشكل 20% من الودائع الوطنية.

الشيء الذي في نظرنا في الفريق الاستقلالي يتطلب أن تحظى هذه الشريحة بعناية أكثر من الحكومة لمواكبتها بقدر من الأموال، على غرار ما هو معمول به في بعض القطاعات كالسياحة التي تستأثر بـ 100 مليار درهم لدفع هذا القطاع للأمام.

ونحن إذ نتمن عاليا في الفريق الاستقلالي الجهود التي تقوم بها وتبذلها الوزارة المنتدبة، ورغم ذلك وفي هاذ الإطار غير أن الحكومة اليوم في نظرنا عليها أن تعمل على اعتماد مقاربة جديدة وشاملة من خلال إعداد إستراتيجية حكومية واضحة المعالم مع كافة الفرقاء في دول الاستقبال، إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأجيال الجديدة وثنائية مرجعيتها الهوياتية والثقافية، وخصوصية السياقات التي يعيشون فيها في بلدان الإقامة، إستراتيجية تروم بالأساس تحقق، في نظرنا، ما يلي:

أولا، تحيين الاتفاقيات المبرمة في إطار ثنائي أو متعددة الأطراف بين المغرب ودول الاستقبال، والتي بلغت مرحلة من الشيخوخة، وأصابتها التآكل والتقدم حتى أصبحت مضامينها غير متناسبة وغير متلائمة البتة والأوضاع الجديدة للجالية المغربية بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية المضطربة والمتسارعة وتأثيرات العولمة حاليا؛

ثانيا، تبديد الصعوبات التي تعترض مغاربة الخارج في قضاء مصالحهم بالإدارة والقنصليات تحديدا، من خلال فتح ورش إعادة تهيئة القنصليات المغربية ومراجعة السياسات المعمدة في هذا الإطار عبر تحسين وتنويع

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي، زميلاتي السادة المستشارين والمستشارات،

أشكر السيد رئيس الحكومة على التوضيحات القيمة التي قدمها حول السياسة الحكومية في مجال الهجرة، كما نتمنى في الفريق الحركي المنظور الحكومي المعبر عنه في تدبير شؤون مغاربة العالم المستند على التوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ يولي عناية خاصة ورعايته المتواصلة للمغاربة المقيمين خارج الوطن.

كما أود بهذه المناسبة أن أشيد بمبادرة الفريق الحركي بمجلس النواب، المتمثلة في دعوة لجنة الهجرة والاندماج واللجان السياسية التابعة للمجلس الأوروبي التي قامت مؤخرا بزيارة لبلادنا، تمخضت عنها إشادة هذه الهيئة الدولية بالسياسة المغربية في مجال الهجرة، وتتمينها للتدابير الأمنية التي اتخذها المغرب في ميدان مكافحة الهجرة السرية، في ظل تحول المغرب من بلد للعبور إلى بلد الاستقبال، واعتبارها المغرب شريكا أساسيا في شمال إفريقيا والساحل في ميدان الهجرة.

من موقعنا التشريعي كذلك، أود أن أشير إلى أننا منكبون حاليا كفريق حركي في إعداد مقترح قانون ينظم الهجرة في مختلف أبعادها، وربما، السيد الرئيس، نقترح على الحكومة، إن شئتم، دعوة إلى مناظرة وطنية تجمع جميع المقيمين بشؤون المهاجرين، بجميع شؤونهم، للخروج بخلاصات يمكن أن نخرج بمدونة تشمل جميع انشغالات المغرب بالمغاربة المقيمين خارج أرض الوطن.

كما نشكر ونتمنى إقدام الحكومة على إحداث "دار المهاجر" لدينا في الناظور وأخرى في بني ملال، ونطالب بتزيتها إلى مستوى المندوبيات الجهوية للوزارة مع تعميمها على مستوى باقي الجهات، لتكون مندوبي الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

نتطلع كذلك إلى دعم المهاجرين المغاربة في بلدان الإقامة للتخفيف من أثر الأزمة الاقتصادية والمالية على أوضاعهم، والعمل على ضمان الاستفادة من الكفاءات والأدمغة المغربية بالخارج في إغناء الإدارة المغربية من خلال المناصب السامية والعليا والمهام الدبلوماسية والتقنية وخلق من هذه الكفاءات مجموعات ضغط في الدبلوماسية الموازية، خدمة لقضايا وطننا الكبرى، بما فيهم دعم الاقتصاد الوطني وجلب الاستثمار، وكذا تعزيز القنصليات المغربية بالخارج بالموارد البشرية اللازمة منهم، من هذه الجالية، مع ضمان استمرار ديمومة العمل أيام السبت والأحد ومعالجة المشاكل المرتبطة بالحالة المدنية بهذه القنصليات.

كما نلتبس أيضا من الحكومة تعيين أناس على مستوى الدول الأوربية،

مثل ألمانيا وهولندا وبلجيكا، كنصيفطوا قناصلة ما كيتفاهموش مع الجالية، كابين اللي كيهضر بالفرنسية والعربية، وهادو بجوج ما كيعرفوهومش، لا فرنسية، لا عربية، كيهضرو بالألمانية والأمازيغية.

ولهذا ما يمكنش نصيفطو إنسان ما قدرش يضمن التواصل فيما بين الحكومة أو البلد الأصلي وهذه الجالية، يعني كنصيفطو إنسان اللي خاصو عام وعامين باش يعرف الأوضاع ديال تلك البلدان والعلاقات ديالها، بينما الناس اللي درسوا تما عندهم علاقات في الجامعات، عندهم علاقات في إطار الشغل، في إطار الإعلام، خصوصا وأن الجالية ما بقاتش ذيك الجالية اللي يد عاملة شغيلة كيف كانت، كنعرفو بأنه أبناء الجالية استطوعوا يوصلوا لواحد المستوى رفيع يمكن من خلاهم أننا نساعدوا بلادنا في واحد العدد ديال الأمور.

كما نجدد في الفريق الحركي التأكيد على ضرورة تحيين الاتفاقية الثنائية المبرمة بين المغرب ودول المهجر لضمان حقوق جاليتنا. وفي هذا الصدد، نتساءل عن نتائج تتبع الدبلوماسية المغربية ملف تخفيض التعويضات العائلية والمعاش لجاليتنا بهولندا والتي وصلت إلى 40%، خاصة وأن هذا الإجراء مرشح للتعميم في كل البلدان الأوربية.

ندعو إلى معالجة مشاكل الازدحام وطول الانتظار بنقط العبور في مختلف الموانئ والمطارات المغربية، بغية وضع حد لكل أشكال الابتزاز الذي يتعرضون له، ومعالجة مشاكل الورقة الخضراء التي لا تتعدى 6 أشهر خصوصا في ظل الأزمة الحالية، وتمديدها إلى سنة على الأقل أو تخصيص ثمن رمزي لتعشير سيارة واحدة على الأقل كل 10 سنوات، باش تنهاو من هاذ المشكل ديال الجمارك، الدخول والخروج.

نتطلع كذلك إلى وضع سياسة تعليمية منسجمة ببلدان المهجر لضمان سلامة الهوية الوطنية وفق الثقافة والعقائدية لوحدها المتنوعة، توفير الارتباط للأجيال الجديدة من أبناء الجالية بوطنهم الأم، خاصة وأن 45% منهم ازدادوا ببلدان الإقامة.

الحكومة مدعوة كذلك إلى معالجة إشكالية تداخل الاختصاصات وتعدد مخاطبين في ميدان الهجرة، حيث نجد الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومؤسسة الحسن الثاني ومجلس الجالية وغيرها من المؤسسات التي يجب تجميعها حتى نسهل المأمورية على هؤلاء.

لابد كذلك من التفكير في تقديم تسهيلات للمهاجرين، خاصة في مجال الولوج إلى القروض البنكية وتوفير تحفيزات في مجال الصرف، نحن في أمس الحاجة إلى العملة الصعبة، خلاف لما يقال، في أمس الحاجة لأن نشجعهم.. وفي الختام، نشكر الحكومة على الجهود اللي قامت به لتسهيل مأمورية المغاربة المقيمين في مليية وسبتة، نتمنى..

السيد الرئيس:

شكرا. التجمع الوطني للأحرار. شكرا السيد الرئيس.

استمعت لجواب السيد رئيس الحكومة، وبهذا الصدد أستحضر، ابتداء، تجند جاليتنا المغربية بمواقفها المؤيدة لبلدها الأم في مناصرة قضيتنا الأولى، القضية الوطنية، قضية الوحدة الترابية.

ثانيا، لا بد لي أن أوثق بالتضامن التي تعرب عنه جاليتنا بالمهجر، لما يعرف المغرب بعض الأحداث المؤلمة وعلى رأسها الزلزال الذي ضرب مدينة الحسيمة في فبراير سنة 2004، كل منا يتذكر المواقف التي أبانت عنها جاليتنا في هذا الصدد، بالإضافة إلى باقي المبادرات الأخرى التي يستعصي أو لا يسمح المجال بذكرها.

لكن، السيد الرئيس، في المقابل كفريق معارض لهاته الحكومة أسجل غياب إرادة إستراتيجية واضحة لدى هذه الحكومة بعيدا عن الشعارات الحماسية في ظل الدستور الجديد.

وللتدليل على صحة هذا الغياب، أقول السيد الرئيس، أولا، نظرا لكثرة المتدخلين في هذا الموضوع، من وزارة منتدبة، وزارة الخارجية، مؤسسة الحسن الثاني، وزارة العدل فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القضائية إلى آخره، كل هذا كان يؤدي في السابق إلى غياب سياسة عمومية مندمجة وموحدة بين مختلف المتدخلين.

لكن اليوم، السيد الرئيس، أمام الدستور الجديد الذي تضمن مجموعة من الحقوق الدستورية لفائدة هاذ الجالية، الأخ قبل قليل ذكر بمقتضيات المادة 6، 17، 18 وكذلك المادة 163. هل الحكومة الحالية ستقف عصية على تفعيل مضمين هاته الحقوق؟

ودعنا غادي نحيو نبقاو نتبكاو، الجالية تبكي علينا واحنا نكيو، وبقولوا هذا إرث إلى آخره، لا راه سنة ونصف من تدبير الشأن العام، ينبغي تفعيل هاته الحقوق وعلى رأسها الحقوق السياسية.

لماذا أقول الحقوق السياسية؟ لأن كل مرة، وهذا عيب أوجه للحكومات السابقة وكذلك للحكومة الحالية، ما يمكنش غير ملي تقرب الاستحقاقات بقولوا لا الموضوع إلى آخره، وبالتالي يرجئ. احنا راه مازال غير ثلاث سنوات لتجديد ولاية مجلس النواب، ولتجديد هذه الحكومة، إن كان لها في العمر بقية.

احنا، السيد الرئيس الحكومة المحترم، نطالب كعارضة بضرورة تفعيل مقتضيات ديال الحقوق السياسية وإخراج القوانين، ولا أدل على غياب الحقوق السياسية ديال الجالية المغربية في الأجندة ديالكم، هو اليوم، قدمت أمام مجلس النواب مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيغته التي أحيل بها على مجلس النواب، لا يتضمن أية إشارة إلى التمثيلية ديال الجالية المغربية ديالنا، ولكن داخل البرلمان كمين نقاش، ربما غادي تقبلوا شي تعديل، ولكن المبادرة أتم غائبون عنها.

ثانيا، السيد رئيس الحكومة، إنتظارا للجالية المغربية هي كبيرة جدا، لكن مع كل أسف لم أستمع إلى جواب مفصل عنها. كل ما هناك عبرتم ب"السين"، اللي كتفيد باللغة العربية المستقبل القريب، مزيان، ما قتلوش

المستشار السيد عبد المجيد الهاشمي:

السيد الرئيس المحترم.

بداية نود أن نسجل بإيجابية الجهود التي بذلت حتى الآن من طرف جميع المتدخلين المؤسستين وغير المؤسستين في مجال قضايا الجالية المغربية.

نحن اليوم في التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج يدخل ضمن مسؤوليات الحكومة، ونطالبها بالحرص على أن لا يكون ملف مغاربة العالم ملفا موسميا وأن يصبح من الأولويات في النقاشات الوطنية والسياسات العمومية، فلم يعد مقبولا أن تبقى هذه الفئة بعيدة عن المشاركة والتمثيلية السياسية، ولم يعد مقبولا أن لا يستفيد المغرب من الطاقات والكفاءات والخبرات التي تتوفر لدى جاليتنا بالخارج ومن حضورها القوي في المجتمع المدني بدول الإقامة، فعلى الحكومة أن تضع سياسة عمومية صريحة لتقوية الاندماج والحفاظ على العلاقة بالثوابت الوطنية عن طريق مواكبة الجيل الثالث وحمايته ثقافيا ودينيا ومواكبة التحولات التي تعرفها هذه الجالية وفتح المجال أمامها للمساهمات في أورش التنمية الوطنية.

وختاما، نقترح على السيد رئيس الحكومة المحترم فتح حوار وطني بعقد ندوة وطنية حول أوضاع الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

نعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذا الحوار الذي يجب أن يشارك فيه الجميع كفيل بوضع خارطة طريق لتدبير ملف مغاربة الخارج.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة للفريق الاشتراكي، السي علمي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نحن، السيد الرئيس، في الفريق الاشتراكي نأسف لضيق الحيز الزمني المخصص للفرد والمجموعات البرلمانية في تناول حقها في الكلام، الذي يجب أن يبقى حقا مصانا ومحفوظا، لأن البرلمان هو منبر للبرلمانيين والشعب من حقه أن يسمع صوت ممثليه داخل البرلمان.

لكن أمام انعدام التساوي فيما يخص الحيز الزمني، نحن في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، راجعنا موقفنا بخصوص الطريقة التي تدبر بها هاته الجلسات الشهرية، تفعيلا لمقتضيات المادة 100 من الدستور، وفي حالة عدم الاستجابة للمقترحات التي قدمها حزينا سنعلن عن موقفنا في حينه، في حالة عدم الاستجابة إليها.

السيد الرئيس،

الممارسات الحاطة بالكرامة ديال المواطنين عموما، وكذلك المهاجرين، والحكومة ما يبين أنها غائبة، لولا المبادرة التي اتخذها صاحب الجلالة نصره الملك محمد السادس في السنة الفارطة من أجل فتح تحقيق في الشكايات اللي تقدموا بها المواطنين المتواجدين بالمهجر، الحكومة لم تحرك ساكنا في هذا الصدد.

السيد الرئيس:

شكرا انتهى الوقت.

قبل أن أعطي الكلمة للفريق الدستوري أريد أن أقول أن المنهجية التي توصلنا هي نتاج اتفاق وتشاور مستمر مع السادة رؤساء، اسمح لي السيد العلمي، هي نتاج اتفاق وتنسيق بين جميع الفرق البرلمانية والمكتب والسيد رئيس الحكومة باستمرار.

وقد تم نقش هذه المنهجية بعد 7 جولات، الآن، طبعاً، هناك ملاحظات عدة حول هذه المنهجية، وقد اتفقنا بالأمس بحضوركم على أن نقيم هذه العملية في جلسة مقبلة.

قبل أن نعود إلى، إما اختيار موضوع واحد أو اثنين أو ثلاثة وكذلك منهجية وضع الأسئلة من طرف الفرق البرلمانية، وبالتالي هذا تم تسجيله بالأمس والتقاش حوله، أظن أنه لا داعي لإثارته في هذه الجلسة. شكراً.

الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

شكراً للسيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

"بسم الله الرحمن الرحيم" **ربي اشرح لي صدري ويسر لي**

أمرني ولحل عقدة من لساني يفقهوا قولي" صدق الله العظيم.

السيد رئيس الحكومة،

إن فوزكم في الانتخابات التشريعية 2011 كان برداً وسلاماً على الشعب المغربي، والكل يعترف بهذه الحقيقة داخل المغرب وخارج المغرب، وخير دليل على ذلك هو أننا أصبحنا نسمع في هذه القبة آيات قرآنية ونتمنى أن ترفع الجلسات عند مواقيت الصلاة كما هو معمول به في الغرفة الأولى.

السيد رئيس الحكومة،

أشكركم على تفضلكم بالجواب على هذا السؤال وأنه بكل المضامين التي عبرتم عنها في معرض جوابكم، لذلك فإن ما سأقوله في هذا التدخل لا يمكن اعتباره تعقيباً على جوابكم بقدر ما هو محاولة لوصف ورصد واقع جاليتنا بالخارج، ومحاولة أيضاً لتقاسم همومنا وانشغالات مواطنين مغاربة فرض عليهم الزمن العيش في المهجر لأسباب مختلفة ومتنوعة، تبتدئ من العمل

بعداً "سوف" التي تفيد المستقبل البعيد.

وكنقول بأنكم تطرقت في جوابكم إلى مسألة التأطير الديني، صحيح، ولكن التأطير الديني، السيد رئيس الحكومة، ولا أخفيكم سرا بأن الكيفية التي تتم به داخل دول المهجر لا يتم ضمن إطار الشعائر ديال المملكة ديالنا باعتبارها دولة مسلمة، الإسلام هو ديننا الحنيف، التأطير الديني لا يرجع ولا يقعد إلى المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية.

فإذا مشيتو بلجيكا، السيد رئيس الحكومة، أو فرنسا أو هولندا، كتنلقوها الوهاية، ها الشيعة، كايئة واحد المجموعة ديال التضارب، الأئمة اللي عندنا تما ربما حريصين، ربما، على ممارسة الشعائر الدينية، ولكن ليست لهم القدرة، لا يملكون تجديداً لخطابهم الديني قادر لمواجهة دحض المفهوم المشوه الذي يستطيع بعض دعاة التعصب في البلدان الأوربية وكذلك في أمريكا، باش يقدموه ضد الإسلام، الإسلام اللي هو ديننا الحنيف ونعتز به. كنقول، السيد الرئيس، راه ما كاينش شي تجديد في الخطاب الديني.

جاليتنا المغربية تشعر بإحباط كبير، السيد رئيس الحكومة، فيما يتعلق بسياسة تدريس اللغة العربية، فجل الطاقم الإداري متواجد غير في فرنسا، 85%، في إسبانيا، بلجيكا وهولندا ما كاينش، النصف كاين في فرنسا. ثانياً، ما كاينش اهتمام بتدريس اللغة الأمازيغية واحا كاين القانون التنظيمي لازال لم يفعل، ولكن خاص تكون إشارة باعتبار أن اللغة الأمازيغية هي رصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء.

تعاني الجالية، السيد رئيس الحكومة، من شيخوخة الاتفاقية الثنائية المبرمة بين المغرب وبين دول الإقامة، ونحن نطالب كفريق معارض من ضرورة تحيين هذه الاتفاقيات لتصبح منسجمة، ولكن في نفس الوقت نطالب غير بتفعيل واحترام مضامين هاذ الاتفاقية، والأخ رئيس الفريق قبل قليل ذكركم بالمشاكل اللي كيعيشوها الجالية ديالنا بهولندا، السفير الهولندي أعرب صراحة بأنه غادي يطبق القانون، ولكن المبادرات اللي كتنقوموا بها هي مبادرات محتشمة.

لماذا الحكومة لم تستطع المجاهرة بضرورة تطبيق ذيك الاتفاقيات الثنائية التي تعود إلى سنة 1972؟

في المقابل عندنا تطور تشريعي، كاين مدونة الأسرة وكاين قانون ديال كفالة الأطفال، ولكن الأحكام القضائية التي تصدر هنا لا تلقى تنفيذاً، وما كاينش مواكبة من طرف وزارة الخارجية ومن وزارة العدل.

كاين، السيد رئيس الحكومة، أيضاً، كايئة الحكومة الحالية غيبت في جوابها الذي تقدمتم به الهجرة ديال النخب المهنية، فهل تفكرون في حالة ما هاذ الناس المغاربة المتفوقين واللي عندهم مراتب كبرى قرروا العودة إلى بلادهم، واش وجدتمو لهم شي أرضية أو شي آلية، أو في حالة ما يمكن لكم تستقطبهم غير باش يستثمروا عندنا؟ لا جواب.

أخيراً، مع اقتراب الموعد ديال 2013 ما ذاكرتوش، السيد رئيس الحكومة، على الإجراءات اللي غادي ديرها الحكومة من أجل إزالة

نطالب بفتح أبواب القنصليات المغربية يوم السبت والأحد، كما دأبنا به بعض الدول العربية، لأن المهاجر باش يجي من الاثنين إلى الجمعة عندو خسارة في العمل وفي دراسة التلاميذ.

نطالب كذلك بالاهتمام بمجاليتنا الموجودة في الشرق من ناحية الصحة والتقاعد.

كما نطالب الحكومة أن تعمل على تبسيط المساطر الإدارية، سواء داخل المغرب أو الخارج، فمن غير المعقول أن يقضي المهاجر المغربي عطلته الصيفية والتي يريد من خلالها التواصل مع أحبائه، أن يقضيها في التنقل بين المكاتب والإدارات.

نطالب ببناء مراكز خاصة بالجالية تسمى "دار المهاجر"، في كل جهة وتكون رهن إشارتهم.

ضرورة التذكير بوضع حل لإشكالية النقل بين الجزيرة الخضراء والميناء المتوسطي.

بنك العمل، نلاحظه غائب غير موجود، كأنه لا يعلم بأنه خلق من أجل الجالية التي يفوق عددها 4 ملايين مهاجر، وأن دستور 2011 أولى عناية خاصة للمغاربة المقيمين بالخارج، ونسجل بارتياح كبير الموقع الذي خص به.

وأسائل الحكومة، لماذا لا تعمل على استقطاب الكفاءات المغربية المتواجدة بالخارج من أجل الاستفادة من خبراتها، خدمة لهذا البلد الحبيب؟

أما عن العملة الصعبة، الكل يتكلم بأنها انخفضت، ولكن العكس، بل هي في زيادة، ولو أن مداخيل الجالية لسنة 2011 سجلت 58.400 مليار درهم، وفي سنة 2012 سجلت 56.300، أي ناقص 2.2 مليار درهم أين ذهبت هذه العملة؟ تريدون أن تعرفوا أين ذهبت؟ ذهبت إلى السوق السوداء.

ومن هنا يذهبون بها إلى الصين وإلى بعض الدول الأخرى لشراء الأمتعة، دون أن يروا على مكتب الصرف، ويؤدوا الفواتير نقدا، وهنا يغشون في أداء التعشير أي الديوانة، وهنا نجد بأن المغرب ضاع في العملة الصعبة وضاع في أداء رسوم الديوانة.

باقية لي النقطة الأخيرة، وما بقاش لي الوقت.

السيد رئيس الحكومة،

النقطة الأخيرة وهي الورقة الخضراء ديال... لأن الإنسان اللي يكمل 6 أشهر راه احنا كنجريو عليه، كنعقولو له "سير بحالك"، لأن الناس ما بقاش تكمل لهم 6 أشهر، والسيد وزير الجالية كان معنا في خريكة حتى ل 3 ديال الصباح، وراه احنا طلبنا منو هاذ الشي وبغينا في الحكومة ديالك.. لأن الإنسان إذا فات ستة شهر راه تخلص 10 آلاف درهم.

شكرا السيد الرئيس.

والبحث عن العيش الكريم إلى الدراسة وتحصيل العلم، مروراً بالزواجات المختلطة والظروف الاجتماعية،

السيد رئيس الحكومة،

ها أنا قبل بضعة شهور كنت في الأغلبية وكنت أعارض الحكومة فيما أراه سلبيا، وها أنا اليوم في المعارضة ولكن أساند الحكومة فيما أراه إيجابيا، وهذا ليس من باب المجاملة ولكن الواقع.

السيد رئيس الحكومة،

يجب الاعتراف والتنبؤ بهذه الحكومة وبعملها، وهي التي أدخلت الخوف في قلوب المفسدين اللذين كانوا يهدرون المال العام وأصبحوا الآن نادمين وخائفين من الوقوف أمام العدالة.

السيد رئيس الحكومة،

إنكم قاتم في هذه القبة بأنه بدا يطعم لكم الدم وتتلقوا، ولكن السيد الرئيس لا يليق بهذه الكلمة، سأذكرك بما قاله الله لسيدنا موسى وأخوه هارون، قال له: **"يا موسى، اذهب إلى فرعون إنه كفى، فقول له قول لنا لعله يتذكر لو يخش، قال ربنا إننا نخاف أن يفرغ علينا أو أن يكف، قال لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى"**

صدق الله العظيم.

لهذا، السيد الرئيس، لا تخف، زد في عملك إن الله يسمع ويرى. وإننا نطلب لك من الله التوفيق في عملك، ولكن كن على علم بأنكم ستردون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعملون.

ولا تنسى، السيد الرئيس، أذكرك بقول الله تعالى: **"وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنَجْتَنِبُكَ يَا رَبَّنَا إِنَّكَ لَآتِيهِمْ عَذَابَ عَظِيمٍ"**

ولا تنسى، السيد الرئيس، أذكرك بقول الله تعالى: **"وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنَجْتَنِبُكَ يَا رَبَّنَا إِنَّكَ لَآتِيهِمْ عَذَابَ عَظِيمٍ"** صدق الله العظيم.

أما عن ناحية جاليتنا العزيزة، لا بد أن نفتخر بها، والذين هم سفراء المغرب في الخارج، إن هذه الجالية لقد أعطت ولا زالت تعطي، لا من ناحية العملة الصعبة ولا من مهندسين وأطباء ورجال الأعمال وبرلمانيين في المهجر وفي المغرب، والمثل الحي هو ها أنا بعدما كنت بالأمس مهاجرا أكثر من 32 سنة، أصبحت الآن مشرعا وممثلا للأمة، والحمد لله، وكما كنت البارحة منهم، فاليوم لا أنساهم.

لهذا، السيد الرئيس، لا بد أن أطرح لكم بعض المشاكل لجاليتنا:

إن جاليتنا تطالب مخاطب واحد، لأن عندنا 5 خطباء، بزاف خاصنا غير واحد.

ثانيا، نطالب بالمساواة في الأجور، لأن، السيد الرئيس، لا يعقل بأن التوظيف في القنصليات في الخارج (sur place) ما تيفتوش ليم 1100، بين 1200 أورو في الشهر، وهاذ الموظفين اللي تمشيو من هنا تيعطيهم ما بين 3000 أورو حتى ل 4000 أورو، وهاذ الشي كون على يقين بأنه راه كاي.

بين الدول والمجالس، كيفية تفعيل القانون وتعامل المجلس إلى آخره. هادي كلها زولتها في المشروع.. هذا مؤشر ليس بمؤشر لصالح الحكومة.

ثم أن هناك كذلك الخدمات المقدمة للجالية المغربية، قيل الحديث عن هذا الموضوع ولكن أضيف إلى أن دور وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي، وزارة الشغل، في هذا المجال قوي جدا، في مجال الكفاءات، في مجال استقطاب التكنولوجيا وتمليكها، في مجال بناء إطار صلب مؤسسي ل (diaspora) فاعلة وفارضة ذات علامة خاصة بها، لا يمكن أن نشتمل بمنطق اليوم يجب أن تطور هذا القطاع بشكل إيجابي.

كذلك، فيما يتعلق بمعاشات الأامل في هولندا، ما هو موقف الحكومة؟ ظهرت بوادر الميز إن لم أقل العنصرية، ظهرت أشياء غريبة في هذا الموضوع، لم نسمع، لا بد أن نطلع على رأي الحكومة في هذا الباب.

كذلك المقاربة التشاركية في تصور إستراتيجية طموحات الجالية المغربية في الخارج، لا بد أن يكون لها إطار سريع.

التصريح الوارد في التصريح الحكومي حرك المجتمع المدني للمغاربة في الخارج، فجددوا بتكرار الاتصالات مع مختلف الوزراء الموجودين هنا، عقدوا اتفاقيات لا بد أن نكون وفيين لهذه الاتفاقيات، لأنه تصريح كان دافعا إلى بناء مشروع جديد في هذا المساء.

فذلك، السيد، ما نطولش شاي، هناك بالفعل حاجة إلى التفكير في إستراتيجية وطنية واضحة في هذا الباب. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي. شكرا.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، السيد رئيس الحكومة، أذكركم بما التزمتم به أمام البرلمان والشعب المغربي بخصوص قضايا الهجرة والمهاجرين.

لقد التزمتم على المستوى الديني والثقافي والتربوي بتطوير وتنويع وتوسيع برامج التربية والتأطير الديني وتعليم اللغتين العربية والأمازيغية: مازال المغاربة في المهجر كينتظروا.

التزمتم على المستوى الإداري والتقني بتعميم الاستشارة القانونية والقضائية والإدارية ووضع آليات لتبسيط وتسريع معالجة الشكايات والمنازعات وتعزيز شبكة المراكز القنصلية وتحديث أداؤها وتقريب خدماتها من الجالية المغربية بالخارج: مازال كينتظروا.

التزمتم على المستوى الاجتماعي بتعزيز الحوار وتنويع آليات التعاون وتكثيف التواصل مع حكومات دول الإقامة وتوسيع ومراجعة الاتفاقيات الثنائية في مجال الحماية الاجتماعية وحماية حقوق ومكسبات العمال المهاجرين، ما يقع اليوم في هولندا، نموذج على الالتزام ديا لكم، السيد رئيس

السيد الرئيس:

شكرا انتهى الكلام. الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أحمو:

شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

أقدم مرة أخرى على التثبيت القوي للحكومة بقضايا المغاربة المقيمين بالخارج، فكنتم وفيين لما جاء في تصريحكم الحكومي أمام البرلمان، فما أظن هذا إلا هو موقف كل المغاربة، لكن نظن بأنه وصل الوقت للبحث عن رؤية جديدة لهذا القطاع.

قضايا المهاجرين ليست حقلًا تعاوني أو مجالًا لتعاون أو تعاونيات (coopératives) ولا هي مجال للإحسان ولا هو مجال للدعاية، بل هو قطاع سياسي بامتياز عبر العالم، قطاع اقتصادي، قطاع اجتماعي، قطاع ثقافي، أشرتم إلى ملامح كل هذا في خطابكم، فالمغرب في هذا المجال له تراث وتقاليد، كان المغاربة بقوافلهم الدينية والتجارية، وما زال حي المغاربة في القدس ومازالت أحياء المغاربة في دول إفريقيا، ترسخت ثقافة المغرب عبر العالم ومعروفة.

الآن نتساءل هل سنبقى نستحضر المغاربة المقيمين في الخارج بمناسبة الحديث عن توازن ميزان الأداءات ونسبة الدخل في العملة الصعبة وتحويلات المهاجرين مقارنة مع مداخيل السياحة والمكتب الوطني للفوسفاط، أم لنا إستراتيجية قوية مستقبلية لبناء مفهوم (diaspora) المغربي في الخارج؟ أظن بأنه وصل الوقت أن تطرح الأمور بشكل جديد.

الإطار المؤسسي، إطار مؤسسي واسع، دستوريا، التعاون الدولي، النظام اللامركزي، المجتمع المدني الوطني والدولي، المجالس الاستشارية من مجلس الجالية ومؤسسة الحسن الثاني والمجلس العلمية، كل هذه المؤسسات موجودة ولكن أداؤها كان منحصرا في إطار تعاوني. يجب أن تطور هذا الورش.

فالسيد رئيس الحكومة، بإحاطتكم وذكركم لهذه المؤسسات تأخرنا في إعادة النظر فيها، والذي في الواقع أثار انتباهنا أن مشروع المخطط التشريعي كان يتضمن ضمن الأسبقيات أربعة محاور، فإذا بنا في المشروع المحال على البرلمان أزيلت الثلاثة الأوائل وبقي المحور المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السؤال، هل لا تعتبرون في إطار السياسة وتنفيذ البرنامج الحكومي في ظل السياسات القطاعية أن هاذ الأسبقيات فيما يتعلق بمعايير المشاركة والمؤسسات الاستشارية الحكومية والأجنبية، معايير كيفية تنظيم الشراكة

- تحسين جودة الخدمات وإيجاد حلول معقولة ولملموسة للقضايا والصعوبات المرتبطة بالقطاعات الإدارية، سواء القنصلية في الخارج أو الإدارات المعنية في الداخل؛
- الاعتناء بالبنية التحتية للقنصليات والإدارات المغربية ببلدان إقامة المهاجرين المغاربة وإعادة تكوين وتأهيل الطاقم القنصلي، وفتح باب تشغيل أبناء المهاجرين في القنصليات المغربية ببلدان الإقامة؛
- تأهيل وتطوير البرامج التعليمية لأبناء الجالية المغربية في الخارج، وتقييمها بما يتماشى مع دستور 2011؛
- تهيئة ومراجعة الاتفاقيات الثنائية الخاصة في المغاربة المقيمين في الخارج وتوفير آليات تطبيقها ومراقبة احترامها؛
- العمل على ملائمة القوانين الوطنية الخاصة بالهجرة مع التزامات المغرب بمقتضى الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، وخاصة الاتفاقيات الدولية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم والضغط من أجل مصادقة دول الاستقبال لها؛
- العمل وفق المقاربة التشاركية والحقوقية ومقاربة النوع، كمقاربات عرضانية في تناول قضايا الهجرة والمهاجرين؛
- تخصيص جزء من فوائد تحويلات المهاجرين لتنمية المناطق التي ينحدرون منها، والتي تعرف العزلة والتميش، مع دعوة المؤسسات المالية الوسيطة أي المؤسسات البنكية لتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في هذا الشأن؛
- إيلاء اهتمام خاص للنساء المهاجرات بالدول الأوروبية كذا بدول الخليج، والدفاع عن حقوقهن الاجتماعية والأسرية، قضية النفقة، الحضانة، الكفيل؛
- خلق صندوق لدعم ضحايا الأزمة الاقتصادية من المهاجرين المغاربة، تقتطع مداخيله من فوائد عائدات العملة الصعبة على المغرب، والتي فاقت مداخيلها خلال الأربع سنوات الأخيرة ما يفوق 219 مليار درهم؛
- تقوية القدرات التفاوضية والإستراتيجية للجمعيات المهتمة بالهجرة؛
- وضع آليات للنهوض وصيانة الذاكرة المغربية بخصوص الهجرة في تنوعها الجغرافي والاجتماعي والديني؛
- تشجيع البحث الأكاديمي في مجال الهجرة وربط نتائج البحث بقضايا التنمية؛
- إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها الطلبة المتابعين لدراساتهم بالخارج؛
- تنظيم، وهذا موجه إليكم السيد رئيس المجلس، تنظيم مناظرة وطنية حول الهجرة والمهاجرين بمبادرة من البرلمان المغربي وبمشاركة مختلف الفاعلين المعنيين.
- كما ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، في آخر هذه الجلسة إلى عقد

الحكومة.

- الترتم على المستوى الاقتصادي بإنشاء بنك للمشاريع الاستثمارية ووضع آليات خاصة للتحفيز والتمويل والمواكبة وتخصيص حصص من البرامج السكنية الوطنية الكبرى لصالح مغاربة العالم: لحد الساعة ما شافوا والو.
- الترتم على مستوى المشاركة في الحياة الوطنية والسياسية لمغاربة العالم بمتابعة وأجرأة المقترحات الجديدة التي حولها دستور فاتح يوليوز لفائدة المواطنين المقيمين بالخارج، خاصة الفصول 16، 17، 18 و163. نتمنى أن تكون مشاركتهم فعلية في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.
- إذا كانت هذه التزاماتكم، السيد رئيس الحكومة، فإن الجميع يعلم اليوم ما الذي تحقق منها وما لم يتحقق، وهو الكثير.
- وانطلاقاً من دورنا كمعارضة موضوعية وبناءة نقترح عليكم، السيد رئيس الحكومة، مجموعة من التدابير والإجراءات الاستعجالية والآنية التي تتطلب فعلاً حكومياً قوياً والتفعيل الفوري والجرأة السياسية في تناولها.
- هذه المقترحات والتوصيات تمت بلورتها في اليوم الدراسي المنظم من طرف الفريق الفيدرالي يوم أمس الثلاثاء بمشاركة مجموعة من الجمعيات الممثلة للجالية المغربية بالعديد من الدول، أذكر منها فرنسا، هولندا، إسبانيا، بلجيكا، إيطاليا والعديد من جمعيات المجتمع المدني الممثلة في الشبكة الأوروبية ومتوسطة وثلة من المهتمين والباحثين والأكاديميين والخبراء في مجال الهجرة، إضافة إلى ممثلين عن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج ومؤسسة الحسن الثاني، وهي كما يلي:
- بناء سياسة وطنية جديدة خاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، تقوم على أسس حديثة ودراسات استشرافية وترتكز على منهجية تشاركية ومنهجية ومقاربة شمولية ومتناسقة وتحديد الأهداف والأولويات ووضع الوسائل والآليات التنفيذية لها، وتوضيح أدوار ومهام مختلف المتدخلين؛
- حصر شروط وكيفية الممارسة الفعلية لحق التصويت وحق الترشح لمغاربة الخارج، انطلاقاً من بلدان الإقامة طبقاً للفصل 17؛
- تحديد السياسات العمومية المعنية بإبداء الرأي من طرف مجلس الجالية (الفصل 163)؛
- حصر الهيئات والمؤسسات الاستشارية المعنية بمشاركة مغاربة الخارج في عضويتها (الفصل 18)؛
- ملائمة الظهير المؤسس لمجلس الجالية لدستور 2011 والتداول في آلية اختيار أعضائه (الفصل 163)؛
- وضع آليات تدبير الهوية والمواطنة والحقوق الثقافية لمغاربة الخارج داخل وخارج الوطن (الفصلين 16 و17)؛
- تنظيم دور مغاربة العالم في التنمية البشرية والمستدامة، (الفصل 163)؛

السيد رئيس الحكومة:

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

أخواتي المستشارات المحترمات،

الحضور الكرام،

بطبيعة الحال، ملي كنجيو ناقشوا مجال هاذ القضايا، كيخصنا نكونوا متفقيين ومنسجمين مجال اللي قلنا ومجال اللي بعض الإخوان مشاو معنا في نفس المنطق، بأن هذه قضايا ترقى إلى مستوى قضايا وطنية، ومادامت كذلك، فلا يليق بطبيعة الحال أن تقع فيها مزايدات سياسية.

ولكن، كنتأسفو ملي كنشوفوا اللي كيوافقنا على هذا المنطق، وتنقولوا سبحان الله، كأن الرشد سيرجع إلى بعض التصرفات السياسية التي كنا نفتقدها فيها، كنشوفو نفس المنطق عاود ثاني كيرجع.

واسمحو لي آ الإخوان باش نقول لكم، بأن بعض الإخوان اللي دخلوا في الأول ومشاو كيشيروا إشكاليات مرتبطة بأمور دقيقة، أنا بعدا والله ما عارفها، ما عارفش باللي ولد السي الشوباني تختار رئيس ديال الطلبة، حتى عرفت، وما عرفتش شكون هاذ الجهات السياسية اللي عندها هاذ المتابعات الدقيقة اللي غادي تعرف الولد ديال السي الشوباني تختار رئيس ديال الطلبة في إفريقيا، وهذا طبيعي، "ولد الوز عوام" هذه معروفة.

ولكن أنا ما عندي مانع، ولكن غير يعطيوك، آ السي بنشماش، الأخبار بطريقة دقيقة، إذا ثبت هذاك الشي ما عندكش الحق تهضر، حتى أنا كنت كنتكلم سكتت حتى كلمتي.

إذا ثبت أن السي الشوباني كان حاضر هذاك النهار وهو كيقدّم استقالته من الحكومة الآن وكيحتادك أنت، إذا ثبت أنه ما كانش حاضر تقدم استقالته. باش هاذ المرة ملي تيجي تتكلم تقول للأجهزة ديالك اللي كنتعطيك المعلومات تكون دقيقة.

غادي نزيد ونقول لك آ السي بنشماش، عيب وعار، هذه الأجهزة اللي كنتكلم معك، تعطيك الأمور مقلوبة، لأن أنا ملي مشيت لاسبانيا كانت الزيارة ديالي حزبية ومؤداة من الحزب وتحولت سياسية بفعل أمور أخرى.

ولهذا الذهاب كان على حساب الدولة فعلا، لأنها تحولت سياسيا، أما الرجوع كان على حسابي والإقامة هناك كانت على حسابي، والسبب علاش بعض الإخوان ما دخلوش للقاء وهو أن القانون الاسباني كيمنع الناس يوقفوا في القاعة ديال المحاضرات، والناس اللي نظموا المحاضرة قالك يالاه نقدرنا ندخلوا آ السي عبد الإله، القدر ديال سميتو.. أنا رفضت باش ندير المحاضرة حتى يدخل كل شي، ولكن ما كانش من الممكن، وفعلا بعض الإخوان يعني.

وأنا نقولك هاذ الزيارة نسبتها، وذكرتي بها الله يجازيك بخير، ما عرفتش كيفاش حتى بقيتي أنت عاقل عليها.

جلسة عمل أو جلسة استماع لمجموعة من الإخوة القادمين من بلدان الهجرة للتداول معكم في بعض القضايا حسب الوقت الذي يمكن أن تسمح به أجدتكم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، مشاو.

الكلمة لآخر متدخل، الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في حصة زمنية قصيرة جدا.

المستشار السيد عبد الإله الخلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

أريد في هذا الوقت المحدد أن أثير انتباهكم، السيد الرئيس، إلى فئة من خيرة الأساتذة ديال المغرب اللي صيفطاتهم الدولة المغربية لتدريس أبناء الجالية المغربية اللغة العربية والثقافة المغربية.

أبلغكم، السيد الرئيس، أنهم كيغيشو ظروف جد مزرية، تمنناو على أنكم تنتبهوا ليهم، الأوضاع ديالهم الآن، ما عندهم لا تغطية صحية، الوثائق ديالهم غير معترف بها، الوضع ديالهم القانوني ما عرفينش لمن هما تابعين، الآن كنجي مذكرة وزارية ديال وزارة التربية الوطنية اللي كسيفي تدمج مجموعة من الأطر الجديدة واستبدالهم وإنهاء المهام ديال المجموعة الأخرى.

أقول لكم، السيد الرئيس، أن أيديهم على قلوبهم، من هؤلاء الذين سيرجعون وتهمي مهمهم، والبعض منهم قضى أكثر من 15 و20 سنة؟

هل يمكن بجرة قلم في لحظة وجيزة أن نطلب منهم الرجوع، مع العلم أن كذلك عندهم ارتباطات عائلية، عندهم أبناء ديالهم كيدرسوا تما، عندهم كذلك أبناء كيدرسوا في التعليم العالي؟

إذن السيد الرئيس، لا يمكن أن نخل إشكالات هاذ الفئة من الأساتذة، أننا نجيبوا ذوك القدامى ونصيفطوا وحدين آخرين جداد وبأقل تكلفة ممكنة.

لأن الشروط اللي جات في المذكرة المحففة هي شروط اللي كتبين بأن غادي يميشوا أساتذة وتعطى لهم تم 1300 أورو، ما غاديش تكفيهم حتى للسكن في قلب باريس أو في قلب اسبانيا أو بلجيكا.

ولذلك السيد الرئيس، نطالب بمراجعة المذكرة الأخيرة التي تعنى بهذا الملف، وأن يأخذ الرأي كذلك من طرف المعنيين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا. الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم للرد على تعقيبات

السادة المستشارين المحترمين. شكرا.

على هاذ الأساس، وبعض المرات بتعسف.

الآن من 2011 إلى الآن من بعد الدستور الجديد كين منطق جديد، كيقول أن الإدارة في خدمة المواطنين، وأن الموظفين في خدمة المواطنين وأن السفراء، يسمعون مزيان، السفراء ديالنا في الدول الأخرى، أن السفراء والقناصلة والموظفين ديالنا هم في خدمة المواطنين، بطبيعة الحال كذلك لا يجب أن يقع التعسف من الجهات أخرى، وأن هذا كله ثقافة جديدة.

وأن هاذ الناس هاذو، أشنو باغين؟ هما راه الحمد لله تما يدبرون شؤونهم، واخا كايبة الأزمة صحيح، كايبة الأزمة ولكن يدبرون شؤونهم وكيصبرو ويقبلو على خدمة أخرى وبعضهم هاجر، كين اللي كان في إسبانيا ومشي للدول ديال الشمال إلى آخرة، الحمد لله المغاربة يعني كيستطوعوا يخرجوا من الأزمات فرديا وجاعيا عبر التاريخ.

ولكن بغاو ملي يجيو لبلادهم بغاو يلقاوا الإدارة مسهلة لهم الأمور، لأن ما عندوش الوقت، بعض المرات كيتعرضوا للنصب، ملي كيتعرضوا للنصب كنضيع الحياة ديالهم في المحاكم، والعطلة ديالهم في المحاكم، بغاو ملي يجيو يلقاوا شي جهة تتحن عليهم تتأطرم، وهذا راه محتاجين له، المغاربة المقيمين في الخارج ومحتاجين لو حتى المغاربة المقيمين في الداخل، ما تلاوش الناس بغاو إدارة جافة، اللي تمشي عند هذا تقول ليك سير للإدارة الأخرى، ملي تمشي عند الآخر تقول ليك سير للإدارة الأخرى. أنا شخصيا كان عندي مشكل في الإدارة ولكن زمن طويل هاذي 6 أشهر عاد لقيت المكتب اللي كيمني، 6 أشهر وأنا كندور، جاب الله كانت عندي دراجة باش كنت كنتقدر ندور بسهولة.

ولهذا أنا باغي نقول اليوم للمغاربة، الإخوان المغاربة هاذ الشي اللي بغاو.

وراه الأخ عامر في الحكومة السابقة عمل واحد دار المهاجر في 2 ديال المدن وراه السيد الوزير يفكر في توسيعها، هو قال بغا يعملها في 8 ديال الجهات، أنا كيقول لو عملاها في 16 جهة، أشنو تيعملوا الموظفين ديالنا؟ الموظفين ديالنا خاصهم يتحركوا ولا خصوك الموظفين، السيد الوزير، في إطار إعادة الانتشار خاصنا نعطيوك الموظفين اللي كيخصوك ولا نوظفوكم لك، لأنه هاذ الفئة الاجتماعية العزيزة علينا كما قلت تستحق هذا وتستحق أكثر منه، ماشي غادي نوحلوا في 10 ولا 15 موظف في كل جهة، وإن كنت قد أخبرتني أنه هاذ "دار المهاجر" فيه 2 ديال الموظفين أو 3، ومع ذلك قلت لي كيقدموا خدمات حقيقية. وهذا اللي احنا محتاجين في المغرب، احنا محتاجين في المغرب لمقاربات جديدة، محتاجين في المغرب لوعي جديد، الموظفين ديالنا والناس اللي كيشغلوا في الدولة خاصهم يفهموا، أن الأوان أن يفهموا أنهم لا يتفضلون على المواطن بأي شيء، هو يتفضل عليهم بتوظيفهم وبأداء أجورهم وبأداء تقاعداتهم وبأداء، وبأداء، وبأداء... فإذن عليهم أن يقوموا على خدمته.

ولهذا احنا ملي كنشوفو هاذ الشي كنشكو، كنشكو في الكلام اللي كيطهر الجدية، وملي كنتكلموا واسمحو لي آ الإخوان، نفس الشيء ملي كنتكلموا على القضية ديال هولندا، ماشي مجال ديال المزايدة هذا، هاذي قضية حقيقية كهم 900 أرملة و4300 طفل، نقصت لهم هولندا في مخالفة للاتفاقيات اللي بيناتنا 40% من التعويضات اللي كانت كنعطيهم.

ولكن، الحكومة الهولندية ما طلباتش منا باش نتلاقوا معها في 2012، 2011 ماشي في 2012 قبل ما تكون الحكومة ديالنا، وملي جات هاذ الحكومة هاذي باقي ما تعيناش في البداية ديال السنة، طبقات الحكومة الهولندية هاذ الشي، وملي طبقات هاذ الشي دخلنا معها في إتصال، وقع بيننا وبينهم حوار ومستمر إلى حد الآن، وفي هاذ الحوار هذا كيطرحوا لنا جوج ديال الإشكاليات الأولى متعلقة بالأرامل والثانية متعلقة بالأطفال، والكلام بيننا وبينهم باقي مستمر، ولكن كيقولك الأرامل، هذا احنا عندنا قناعة أنهم غاطين فيه لأنهم..

القضية ديال الأطفال، 220 أورو كيقولك هاذي درناها باش هاذك الطفل كيعيش في هولندا وكذا وكذا إلى إلى آخرة. احنا عندنا رأي آخر بطبيعة الحال، المساند ديال الموقف ديال الإخوان المغاربة، ولكن احنا ما كنتحكوش في هولندا، كيمكن لنا نناقشو معها ونداكرو معها.

وأريد أن أقول لكم أن التواصل بين الحكومتين المغربية والهولندية في الموضوع مازال مستمرا، وكانت آخرها زيارة المسؤولين المغاربة لهولندا في الأسبوع الأخير، لحث الحكومة الهولندية على احترام بنود اتفاقية التأمين الاجتماعي الموقعة سنة 1972 بين الطرفين، ونحن متفائلون بشأن التوصل إلى تفاهم بهاذ الشأن.

وللمعلومة فقط، فإن هذا التدبير لا يطبق على المغاربة فقط، وإنما يطبق على يعني كافة الأبناء المهاجرين إلى الخارج.

طيب، أنا، آ الإخوان، مع ذلك كنشكركم لأن كانت واحد العدد ديال التدخلات معقولة، وأنا باغي نقول لكم واحد القضية، أنا ماشي ملي كنجي لهننا كنجي باش ندافع على السياسة ديال الحكومة وقولك كل شي اللي كنعدير الحكومة يعني (parfait) ومكتمل وفي المستوى الأعلى ديالو، غير صحيح هاذ الكلام. ولكن هذه حكومة جاءت في إطار أزمة سياسية وهي تحاول أن تدبر الملفات الواحد تلو الآخر.

وأعجبت أيما إعجاب بالكلام اللي تكلم على مقاربة جديدة. فعلا، نحن في حاجة إلى مقاربة جديدة، لأن إذا بغيتوا تعرفوا الحقيقة، الإخوان ديالنا المغاربة المقيمين في الخارج إذا جيتيو تسردو كافة التوصيات اللي كنعصر على التوجهات ديالهم، كنتلقوا هاذك الشي كثير، ولكن هما راه ما باغينش أمور كثيرة. هما باغين تحترم الكرامة ديالهم، يشعرو بالمغرب ديالهم كيعترف بهم في العمق.

لأنه المنطق اللي كان قبل، مع الأسف الشديد، كان المنطق ديال الإدارة، بحال اللي هنا بحال اللي تما، أنت محتاج للإدارة، هي كتعامل معك

لا يعلمه إلا الله، حتى تتجني النتائج عاد تتعرف.
وكانوا الناس كيوجدوا تيقولوا ودارو 4 ضد واحد، شوية ما قدهومش
ردو 8 ضد واحد، فهمتيني ولا لا؟ وفي الأخير ما كان إلا ما أراد الله، جا
ذاك الواحد ما جاوش ذوك الربعة (!et c'est tout).

ولهذا، خاصنا في المغرب المعقول، خاصنا في المغرب تتوجهوا كأحزاب
سياسية وكحكومة وكدولة في اتجاه المعقول، ويحيي، آ سيدي، اللي بغا
يحيي، هذه بلاد عندها ثوابت ديالها وبلاد عندها دستور ديالها وقوانين
ديالها، وبلاد عندها ملك ديالها، والمغاربة مجمعون على هذه الأمور
الأساسية في المغرب، مجمعون على شعارهم الذي هو "الله الوطن الملك"،
والذي يؤكد على المرجعية الإسلامية ويؤكد على الوحدة الوطنية ويؤكد على
الملك كرئيس للدولة وكأمير للمؤمنين.

في هذا الإطار أنا ما خايف من حتى شي واحد، تيصحاب لكم زعما
شي واحد إذا جا دار شي تصریح يمينه أو يسرة وبدا تيقول شي تخريب،
أولا تيقول الملكية ما الملكية، غيلقى المغاربة كلهم ضده، باش تكون الأمور
واضحة.

بعد ذلك عندك، آ سيدي، شي ما تقترح علينا زيد آ سيدي، بغيت
تحي للاقتصاد زيد، بغيت تحي للسياسة زيد، بغيت تحي للاجتماع زيد.
أما القضية الدينية اللي تكلم عليها الأستاذ، وقال لك التأطير ديالنا
ماشي في المستوى، خاصو يكون متأكد بلي التأطير ديالنا في المستوى وإن
كنت متفقا معه يجب أن يتحسن، وباش تعرف بلي هذيك الدعوات
الهدامة، يا أستاذ، راه جات حتى للمغرب داخل الوطن، وشكون اللي رد
عليها وشكون اللي وقفها وشكون اللي خلاها تولى هامشية في المغرب، مع
أنه في دول مجاورة أصبحت أساسية، بل كادت أن تصبح رسمية، وترتك
الاستقرار، وترتك الأمن، وفي بعض الأحيان تحاصر المؤسسات، الحمد لله
بلادنا ما تتعرض هاذ الشيء، علاش؟ لأننا كنعرفوا بلي الاختلاف ممكن،
بغيتي تكون سلفي كون، ولكن النهار اللي غادي تهدد الأمن ديال البلاد
ولا غادي تهدد الوحدة ديال البلاد ولا غادي تهدد الاستقرار ديال البلاد،
ولا غادي تهدد...

واحنا ما غادي نلزموش الناس يكونوا مالكية، نلزموهم؟ واللي ما ولاش
مالكي نديوه للسجن؟ لا، ولكن احنا كدولة تبيننا المذهب المالكي، احنا
كدولة تبيننا العقيدة الأشعرية.

إذن الأساس وهاذ الشيء المغاربة فاهمينو وعارفينو قبل ما كان، لا
الوسائل الحديثة ولا الانترنت ولا هاذ الباكور الهندي كامل، وخاصك
تعرف بلي المغاربة هاذ الشيء اللي داروه راه داروه بجهود وداروه ب
(clairvoyance) ديال العلماء في زمن قديم.

خاص تعرف بلي المغاربة، واخا هاذ القضية ما خاصهاش تذكر، الآن
المغاربة ما قبلوش يدخلوا إحياء علوم الدين للمغرب وداوه للحدود ديال
المغرب وحرقوها ملي اعتبروه بأنه يهدد الوحدة العقائدية ديال المغرب،

ولكن المواطن بطبيعة الحال بالمقابل حتى هو خاصو يحترم القانون،
ماشي يحي دائما كيبيغي يطلب حقه أكثر من القياس، ولا يدوز هو الأول
ولا يدي الحاجة اللي ما عندوش فيها الحق، ولا تختصر المساطر، المساطر
الإدارية خاصنا تختصروها وخاصنا نضغروها، ولكن واش تتعرفوا شحال هاذ
الشي صعب؟ كلكم تتعرفوا بلي الإدارة يعني (résistante)، فيها مقاومة
للتغيير، محافظة، تريد المحافظة على ما جرى به العمل، هذا سوف يتبدل
ويتغير.

وكنشكر الأخ من الإتحاد الدستوري اللي قال بلي اليوم، الكلام ديالو
بزاف، ولكن قال بلي كين واحد الروح جديدة، لأنه اليوم الناس تتخوفوا
من أنهم يحصل عليهم الفساد أو شيء من هذا القبيل، وهذا هو..

من الأمور كذلك الأساسية، الإخوان، اللي تطرحت، القضية ديال
التمثيل السياسي، اسمحو لي، إذا تعلق الأمر بالحكومة، راه كيظهر ليا احنا
في الحكومة عندنا أغلبية، لابد تناخذوا بالرأي ديال الأغلبية، والمتحالفين
معنا والرأي ديال الوطن، ولكن إذا كتذكروني بالموقف ديالي ملي كنت في
المعارضة، حتى أنا نذكركم بالموقف ديالكم ملي كنت أنا في المعارضة وكنتم
أتم في الحكومة.

وكنا كنعطالوا باش المهاجرين يدخلوا للبرلمان، لو كان ساندوننا ذيك
الساعة كون راهم معنا دابا الممثلين ديالهم، وقولوا ليا علاش ذيك الساعة
كنتم ضد ودابا تتغوتوا عليا عاود ثاني؟

في 2011 طالبنا بهاذ الشيء، لو كان ساندوننا الإخوان كان نزاع على
القضية ديال الرفع ديال الكوطة ديال المرأة، من 30 إلى 60، في الأخير
توافقنا ولات 60، وأنا كنت كنعطال والشباب ولاو 30، كنت كنعطال
باش يكون 30 للمهاجرين، ما ساندونيش الأحزاب السياسية، ماشي
معقول الوزارة الوصية، ساعتها اللي هي وزارة الداخلية، غادي تمشي معايا
أنا بوحدتي، وأنا بوحدتي في المعارضة، وهاذ الشيء طالبنا به في 2002
وطالبنا به في 2007 وطالبنا به في 2011.

الآن اللي وصلنا احنا للحكومة كنعطالوا بلي تتحاول ندبر القضية
بواحد الشوية ديال الاحتياط. من الطبيعي، ولو أنتي رئيس الحكومة، لأننا
في أغلبية، وكين أطراف سياسية، كلكم كتفهموها وكلكم تتعرفوها. وهاذي
أمور كنعضع للسياسة ديال الدولة. فاحنا غنمشاو مع هاذ الشيء هذا،
ولكن الروح التي تسكننا هي هاذي.

لأنه احنا اللي تنعتقدوا هو الإخوان ديالنا المغاربة المقيمين بالخارج، هم
مغاربة كالمغاربة، وأنا أستغرب علاش اللي غادي نلزموهم، وعلاش اللي
غادي نملوهم، علاش اللي ما غاديش نعطيهم الحق ديالهم، إذا تتكلموا معي
على القناعات ديالي الشخصية، أنا هي هذه ويصوتوا آ سيدي على من
بغاو، وأنا مالي، ياك هذه هي الديمقراطية.

بلادنا خاصها تخرج من هذا المنطق، آعباد الله الديمقراطية ما تتقررش
من بعد ما عرفوا على من غادي يصوتوا الناس، التصويت من علم الغيب،

وهذا المغاربة واخا كيبانو لك راهم هادئين وذوك العلماء دياهم راه هما تبارك الله عليهم، عنداك تغلط فيهم.
وكذلك في الخارج، الحمد لله، هذه التيارات في الوسط ديالنا هامشية، ما عندهاش الوزن، والا راه المواطنين هما اللي كيطلبوا يجيوا العلماء من المغرب، هما اللي كيطلبوا المقرئين يجيوا من المغرب.
المغرب الحمد لله عندو واحد، المغرب عرفتي بحالاش بحال السلسلة، كتيبان لك مرخية، ولكن غير تجرها ذيك الساعة كنعرف راسك (tu es face à face مع ياش، باش تكون الأمور واضحة).
الحصيل، بطبيعة الحال كايته مشاكل أخرى ولكن كيظهر لي الله يجعل البركة.
يا لله سلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا لمساهمتم، رفعت الجلسة.